كتاب شرح العلامة الحفصي على ام
البراهين في علم التوحيد قدس الله سره ورحمه
رحمة واسعة بمنه
وكرمه ونفعنا
به في الدنيا
والآخرة
امين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله علي سيدنا محمد

حمدًا لمن نشر اعلام آلائه علي الوجود، واغرق العالم في بحار الافضال والجود، وصلاة وسلاما يعم عرفهما الاغوار والنجود، علي مولانا محمد الذي لولاه لم يكن لهذا العالم وجود وبعد

فيقول الفقير الي مولاه المحصي محمد المامون بن محمد الحسني، بيض الله غرة احواله واورق اغصان اماله، هذه اوراق ريح التحقيق منها يفوح، ويمكنون سر صفري الشيخ السنوسي تبوح، اماليها للصغار المبتدين لا للفحول الممارسين، جعلها الله تعالي غير منسوبة بريا، وموجبة للسكون مع المنعم عليهم من الصديقين والاوليا، قال رحمه الله تعالي الحمد لله افتتح بالحمد اداً لحق شي ما يجب عليه من شكر النعما التي تاليف هذه العقيدة اثر من اثارها وهو الثنا باللسان علي الجميل سوا تعلق بالفضايل جمع فضيلة وهي الخصال الذاتية كالعلم والزهد او بالفواضل جمع فاضلة وهي الخصال المتعدية كالانعام والاعطا والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب

الانعام

الانعام فبينه وبين الحمد عموم وخصوص من وجه فالحمد اعم متعلقا
واخص موردا والشكر على العكس وانما لم نقل في تعريف الحمد بدلا
عن اللسان بالكلام كما في الشرح وان كان اولى لشموله القديم
والحادث لا ان مقصودنا تعريف الحمد الواقع في العقيدة وهو
حادث قطعا والجلالة الكريمة علم على الذات العظيمة الواجبة
الوجود واتفق على انها اعرف المعارف ولما حمد الله تبارك وتعالى
على جميع نعمه شكر بعد ذلك من اظهر سبحانه على يده تلك
النعم وافاضها ببركته على الخلق دنيا واخرى سيدنا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم اذ من لم يشكر الناس لم يشكر الله
تعالى والصلاة اي زيادة الانعام والسلام اي زيادة التامين
على رسول الله اي محمد وعدل عنه الى ذلك الوصف الخاص ايما الى
نوع النعم المطلوبة له صلى الله عليه وسلم بلفظتي الصلاة
والسلام اذ لا يناسب في النعم المطلوبة من المولى الكريم لمن جعله
بمحض فضله رسولا الله صلى الله عليه وسلم الا ان تكون في غاية
الشرف والكمال واعلم انه جرت عادة بعض اصحاب التصانيف

ان يقدموا على المقصود بعض كلام يسمونه مقدمة الكتاب وعلى
ذلك جرى المصنف رحمه الله تعالى اذا فتتح عقيدته بمبادي علم
العقايد وهي معرفة الواجب والجايز والمستحيل فقال على سبيل
الخطاب العام **اعلم ان الحكم العقلي** وهو اثبات امر او نفيه من
غير توقف على تكرر ولا وضع واضع فاثبات امر او نفيه جنس
ومن غير توقف على تكرر مخرج للعادي اذ هو متوقف على التكرر
والاختيار والتجربة ولا وضع واضع مخرج للشرعي لافتقاره الى
وضع واضع وهو الشارع واحترز بالعقلي من العادي كشراب
السكنجبين وهو خل وعسل مسكن للصفرا والشرعي كالصلوات
الخمس واجبة **ينحصر** متعلقة بالدليل العقلي **في ثلاثة اقسام**
الوجوب والاستحالة والجواز لان ما يحكم به العقل اما ان يقبل
الثبوت والانتفا جميعا او يقبل الثبوت فقط او الانتفا فقط
فالاول الجايز والثاني الواجب والثالث المستحيل **تنبيه** انما
قدرنا قبل فاعل ينحصر مضافا لان هذه الثلاثة ليست احكاما
وانما هي المحكوم بها فلا يصح جعل الحكم منقسما اليها وان ثبت

قدرنا

قدرته قبل الوجوب وتاليه بحيث يكون الاصل اثبات الوجوب
واثبات الاستحالة واثبات الجواز واذا اردت معرفة كل من الواجب
والجايز والمستحيل فالواجب ما اي حكم لا يتصور في العقل عدمه
وعدمه بصدق نقيضه فالمعني الواجب حكم لا يتصور في
العقل ان يكون نقيضه صادقا مثلا قولنا الله قديم حكم
واجب اذ لا يتصور في العقل كونه نقيضه وهو الله ليس
بقديم صادقا فما جنس ولا يتصور في العقل عدمه مخرج
للمستحيل والجايز اذ الاول لا يتصور في العقل الا عدمه
والثاني يصح في العقل وجوده وعدمه وهو ضروري كالواحد
نصف الاثنين ونظري كالله قديم والمراد بالتصور هنا وفي
الذي بعده التصديق اذ يطلق التصور لغة على ما هو اعم من
ادراك المفرد كما صرح به القطب شارح الشمسية وغيره
لا التصور المشهور ضرورة ان عدم الواجب متصور والا لما صح
نفيه اذ الحكم فرع التصور فعلم ان الاولى بما ذكرناه من جعل
التعريف للحكم بقرينة ذكره ثم تقسيمه يندفع البحث فيه

لا التصور

بفساد العكس بخروج الصفات السلبية لانها لا يتصور في العقل
الا عدمها مع انها واجبة والاحوال لانه لا يتصور في العقل عدمها
كما لا يتصور في العقل وجودها الثاني هذا الجواب المعرف هو
الجواب الذاتي واما العرضي وهو ما وجب لتعلق علم الله تعالى
به كايمان ابي بكر فلا بل هو من قبيل الجايز وانما لم يحتج الى التقييد
لان الواجب اذا اطلق صرف الى الذاتي واما العرضي فلا يحمل
عليه الا بقرينة **والمستحيل** ما اي حكم **لا يتصور في العقل وجوده**
فما جنس ولا يتصور في العقل وجوده مخرج للواجب والجايز اذ
الاول لا يتصور في العقل الا وجوده والثاني يتصور في العقل
وجوده وعدمه وهو ضروري كالواحد نصف الاربعة ونظري
كالعالم وهو ما سوى الله قديم **تنبيهان** **الاول** بما ذكرناه ايضا
من جعل التعريف للحكم يندفع ما اورد عليه من فساد طرده لا
بشمول الاحوال والسلوب **الثاني** هذا المستحيل المعرف ايضا هو
المستحيل الذاتي واما المستحيل العرضي وهو ما استحال
لتعلق علم الله بانه لا يقع كايمان ابي لهب فهو من قبيل الجايز

واغا لم يحتج الى التقييد لان المستحيل بما اطلق انصرف الى الذاتي
ولا يحمل على العرضي الا بالتقييد نظير ما مر في الواجب **والجايز ما**
اي حكم **يصح في العقل وجوده وعدمه** فما جنس ويصح في العقل
وجوده وعدمه مخرج للواجب والمستحيل اذ الاول لا يصح في
العقل الا وجوده والثاني لا يصح في العقل الا عدمه وهو ضروري
كالحكم على الجزم بالانتفاء بخصوص الحركة والنظري كالحكم على
المطيع الذي لم يعص الله تعالى قط طرفة عين بانه يعذب
فان العقل ينكر ابتداء جوازه بل يتوهمه مستحيلا كما توهمته
المعتزلة **تنبيهات الاول** بما ذكرناه ايضا من جعل التعريف
للحكم يندفع ما اورد عليه من فساد طرده بعدم شموله
للاحوال الحادثة على القول بثبوت الاحوال **الثاني** انما قيد
الصحة بنفي العقل ليدخل الجايز المقطوع بعدمه كايمان ابي جهل
وثعب والمقطوع بوجوده كانتفاء مطلق الجرم بخصوص البياض
مثلا والمحتمل للوجود والعدم كقبول الطاعة منا وفوزنا بحسن
الخاتمة **الثالث** انما تعرض لشرح الواجب والجايز والمستحيل دون

الوجوب والاستحالة والجواز التي ادي التقسيم اليها لانه يلزم من
تصورها تصور احدها اذ الواجب شيء له الوجوب وكذا
ما بعده ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم وبدا بالواجب
لشرفه اذ به يتصف مولانا جل وعز واخص الجايز اذ هو شبيه
مركب لانه فيه ما ثبت للواجب من الوجوب وما ثبت
للمستحيل من النفي والبسيط قبل المركب ولم يبق للممكن
الا التوسط فايدة الجايز لفظ مشترك يطلق على ما ذكر
وعلى المحتمل المشكوك في وجوده وعدمه فيكون خاصا بالقسم
الثالث من اقسام الاول وعلى ما اذن الشرع في فعله وتركه
فيكون مرادفا للمباح وعلى ما اذن الشرع في فعله وان لم ياذن
في تركه فيكون اعم من المباح لصدقه على الواجب والمندوب ويطلق
على الجايز الذي هو من اقسام الحكم العقلي الممكن فالممكن
والجايز في عرف المتكلمين مترادفان وعند اهل المنطق الممكن
قسمان خاص وهو المرادف للجايز وعام وهو ما لا يمتنع وقوعه
فيدخل فيه الواجب والجايز العقليان ولا يخرج عنه الا المستحيل

العقلي

العقلي وبالله التوفيق ثم اشار الى فايدة تصور الحكم العقلي
واقسامه بقوله **ويجب** على كل مكلف بفتح اللام وهو البالغ العاقل
شرعا الاعمال خلافا للمعتزلة **ان يعرف ما يجب في حق مولانا جل**
وعز وما يستحيل وما يجوز وكذا اي بالشرع ايضا **يجب عليه**
ان يعرف مثل ذلك اي ما يجب وما يستحيل وما يجوز **في حق الرسل**
عليهم الصلاة والسلام لان بمعرفة ذلك يكون محققا لايمانه على
بصيرة في دينه اي عارفا للحق بدليله وقال يعرف دون يجزم اشارة
الى ان المطلوب في عقايد الايمان المعرفة وهي الجزم المطابق في عقايد
الايمان عن دليل فالجزم جنس وخرج عنه الشك والوهم والظن
فلا يسمى شيء منه معرفة لفقد ان الجزم فيها والمطابق مخرج للجهل
المركب كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم والمعتزلة اختراع العبد
افعاله الاختيارية وعن دليل مخرج لجزم عوام اهل السنة بما
يسمعونه من علمايهم وانه لا يكفي التقليد وهو الجزم المطابق
في عقايد الايمان لا عن دليل ولن يخفى عليك تقريره وهل المقلد
مومن غير عاص او مومن عاص او كافر اقوال والعموم فيما يجب

باعتبار الواجب على المكلف بسبب قيام الادلة العقلية والنقلية
عليه ولذلك قال كل مكلف والتبعيض الاتي باعتبار الواجب
مطلقا اعم من ان يكون واجبا على المكلف اولا ولذا لم يقل
فيما يجب لمولانا عليه فاندفع الاشكال الذي يورد عليه
كلامه وتقرير ان يقال اتيانه اولا بما العامة يقتضي ان
المكلف يجب عليه ان يعرف كل واجب حتى لا يبقى واجب وتعبيره
ثانيا بمن التبعيضية يقتضي ان العشرين بعض ذلك
وح يكون المكلف مطالبا بزايد على العشرين ولا يعلم زايده
ولما ذكر ان يجب على المكلف ان يعرف ما يجب في حق مولانا
جل وعز وما يستحيل وما يجوز ومثل ذلك في حق الرسل
عليهم الصلاة والسلام اشار الى ما يجب في حقه تعالى معبرا
بمن التبعيضية الى ان كما لا تنه الواجبة لا تنحصر فيما ذكر فقال
فيما يجب لمولانا جل وعز عشرون صفة وهو الوجود وتصور
ضروري لانه جزء علمي بوجودي ضروري والعلم بالكل متاخر
عن العلم بالجزء وعشرون مبتدا ومما يجب خبره ولا يصح ان يكون

عشرون

عشرون فاعل بجب لما يلزم عليه من خلو الموصول عن الرابط
ويحتمل ان يكون خبر مبتدا محذوف ومما يجب في محل الحال والتقدير
الواجب لوجوده تعالى ازلا وعد عشرون صفة حال كونها بعض ما يجب
والقدم وهو سلب العدم السابق على الوجود او عدم الاولية
للوجود او عدم افتتاح الوجود والبقا وهو سلب العدم اللاحق
للوجود او عدم الاخرية للوجود او عدم لحوق العدم للوجود
ومخالفته تعالى للحوادث اي عدم مماثلته لها في الذات والصفات
والافعال تنبيهان الاول انما عبر بالحوادث دون الممكنات
لانه اعم الشامل للمعدومات لان المماثلة انما تتوهم باعتبار
المشاركة في الوصف بالوجود الثاني انما اتى بالثاني بهذه العقيدة
والتي بعدها لانها تدفع معها بالضرر الممكن به عن الواجب تعالى
وتقدس والاولى بالعبد ذكر الله متى ذكره وخصه بكونه
تنزيها للرد على المجسمة فيها وعلى النصارى في بعديتها ولم
يكتف بقول الشويهة لوضوح بطلانه حتى يحتاج الى ذلك في
الوحدانية وقيامه تعالى بنفسه اي بذاته اي لا يفتقر الى محل اي

ذات يوجد بنفسها كما توجد الصفة في الموصوف **والمخصص** اي فاعل
يخصصه بالوجود بدلا عن تنبيه العدم ٣ انما قسم القيام بالنفس
بما ذكر ليبنيه على مختاره في معناه اذ لم يفه عبارات غير ما ذكر
تتمة اعلم ان الاشيا بالنسبة الى المحل والمخصص اربعة
اقسام قسم غني عنهما وهو ذات مولانا جل وعز وقسم مفتقر
اليهما وهو الاعراض وقسم مفتقر الى المخصص دون المحل وهو
الاجرام وقسم موجود في المحل ولا يفتقر الى المخصص وهو صفات
مولانا جل وعز وعدل عن الافتقار في صفاته تعالى وان كان مقتضى
التقسيم ذكره لايهامه فقد ان امر يحتاج الى حصوله وذلك باطل
لانه تعالى الغني عن كل ما سواه باعتبار ذاته وساير صفاته قالوا
وقد اساء النحو الادب فاطلق على صفاته تعالى انها مفتقرة الى المحل
نظرا منه الى استحالة قيامها بانفسها ووجوب قيامها بموصوفها
غافلا عما يفهمه الفقر والافتقار من فقد امر يحتاج الى حصوله
والله اعلم **والوحدانية** نسبة للوحده قال ابن عرفة والحق انهما
انفراد الشيء بمعنى عن غيره اه والنون للمبالغة كما في رقباني واليا

للنسب

للنسب والتا للتانيث اللفظي اي لا ثاني له في ذاته بان تكون مركبة
من جزيين فاكثر او يكون لها نظير فان قلت دلالة الكلام على نفي
النظير بينة واما على نفي التركيب فلا اذ غاية ما يدل عليه الكلام
نفي ان يكون له ثان في ذاته وذلك لا ينافي ان ذاته مركبة من اجزاء
وذلك كما نقول لا ثاني للشمس والقمر في الوجود مع ان حقيقة
كل واحد منهما مركبة قلت لو تركبت ذاته من اجزاء لكانت
تلك الاجزاء اما ثلثة فاذا قام وصف الالوهية بالبعض لزم للمماثلة
قيامه بكل فيتعدد الاله فيكون للاله ثان كيف والاله لا ثاني له
ولا يصح ان يقال انما تقوم بالمجموع لان في ذلك انقسام المعنى
وهو محال وقوله في ذاته يتعلق باسم الفاعل وله هو الخبر ويجوز
العكس والمعنى على الاول لا ثاني مشارك له وعلى الثاني لا ثاني له
موجود في ذاته واللام مقوية نصف العامل بالزعية ولا في صفاته
بان تكون ثم ذات لها من الصفات مثل صفاته ولا في افعاله بان
يكون ثم موجود ومخترع لها سواه والمراد بافعاله الممكنات وانما
نبهنا على هذا لانه يتبادر الى الوهم من اللفظ ان الافعال تسمان

منها ما هو فعله وفيه تكون وحدانية الافعال ومنها ما ليس فعله نشيهان
الاول انما فسر الوحدانية بقوله اي لا ثاني له احترازا من معاني الغير
اللايقة كوحدة النوع وغيرها الثاني في تفسير الوحدانية بلا ثاني
له الخ مسامحة لانه تفسير للموحد انية بتفسير الواحد والصواب
ان يقول ان نفي الاثنينية في الذات والصفات والافعال هو قوله
فهذه ست صفات انما اتى به وان كان من الاخبار بالمعلوم ليرتب
عليه قوله الاولى نفسية اي حال واجبة للذات ما دامت الذات
في حال كونها غير معللة بعلة تقوم بالذات والحال صفة ثابتة
لوجود لا تتصف بالوجود ولا بالعدم واحترز بقوله غير معللة بعلة
من الحال المعنوية كون الذات قادرة فانها حال واجبة للذات
لكن وجودها معلل بعلة وهي المعنى الموجب لها الذي هو القدرة
وقول الملالي اي نفس الذات فيه نظر يشهد له كلام المعرفي الشرح
واما قوله وهي الوجود وانما اتى به لتحقيق اولية الوجود ودفعا لما
عسى ان يقع من تغيير الكتبة المستلزم للحكم بالنفسية على ما ليس
بنفسي وبالسلبية على ما ليس بسلبي وقوله الخمسة المذكورة بعدها

سلبية على الاصح اي كل واحدة منها تدل على سلب امر لا يليق بمولانا
جل وعز وذلك معلوم من رسومها السابقة ثم اعلم انه يجب علينا
تعالى سبع صفات تسمى في اصطلاح المتكلمين صفات المعاني اي
الصفات التي هي انفس المعاني فالاضافة للبيان ويحتمل ان يكون
من اضافة عام الى خاص اذ الصفات اعم من المعاني وهي اي السبع
القدرة وهي صفة تؤثر في ايجاد الممكن واعدامه فصفة جنس
وتؤثر مخرج لما لا يؤثر من الصفات كالعلم وفي ايجاد الممكن
واعدامه مخرج للارادة لانها وان كانت تؤثر لكن لا في الايجاد
والاعدام بل في التخصيص والارادة وهي صفة تؤثر في اختصاص
احد طرفي الممكن وتقديره بين قال ابن عرفة وتقريبه بالمثال
ان المضطر في قراءة المكتوب الى مراة الزجاجة اذا عرضت حاجته
الى برش حرف توقف تحصيلة ذلك على حصول مراة تعين له
الحرف والى حديدة يبرش بها فالمراة كالارادة والحديدة كالقدرة
اهـ واشار بقوله المتعلقان بجميع الممكنات الى انهما من الصفات
المتعلقة اي الطالبة لامر زايد على القيام بمحلها والى انهما انما

تتعلقان بالممكنات فقط دون الواجبات والمستحيلات وانما اختص
تعلقهما بها لان تعلقهما لما كان بطريق التاثير وهو مستلزم لتغيير
المتعلق من حال عدم الى حال وجود وبالعكس لم يمكن ان تتعلق
الا بما يقبل العدم والوجود ليصح تغييره من احدهما الى الاخر
اما الواجب فلا يقبل الا الوجود ولا يقبل العدم فان تعلقت القدرة
والارادة بوجوده فهو تحصيل لما كان حاصلا اذ لم يزل موجودا
ولا يزال موجودا وان تعلقتا باعدامه لزم قلب حقيقته واما
المستحيل فلا يقبل الا العدم ولا يقبل الوجود اصلا فان تعلقتا
بعدمه فهو تحصيل لما كان حاصلا اذ لم يزل معدوما ولا يزال
كذلك وان تعلقتا بايجاده لزم قلب حقيقته فالذي يلزم على تعلقهما
بكل من الواجب والمستحيل احد امرين تحصيل الحاصل او قلب
الحقيقة فان قلت الارادة انما تؤثر في اختصاص احد
طرفي الممكن ببعض ما يجوز عليه لا بالايجاد والاعدام وما ذكرته
من ان تعلقهما هي والقدرة بالممكن يستلزم تغييره من حال
عدم الى حال وجود وبالعكس يقتضي انما تتعلق بالايجاد

والاعدام

والاعدام قلت الذي جعل مستلزما للايجاد والاعدام هو
تاثير القدرة والارادة معا لا تاثير الارادة فقط ولا يلزم من كون
الشيء مستلزما لذلك الشيء نظير ذلك كل انسان هذا حيوان
ناطق كان انسانا فان مجموع الحيوان والناطق مستلزم للانسان
ولا يستلزمه الحيوان فقط لا بطريق اللزوم ولذلك يقول
المنطقيون ان المتصلة اللزومية الموجبة لا تتعدد بتعدد
اجزاء المقدم نعم تتعدد بتعدد اجزاء التالي لان جزء التالي
لازم له والتالي لازم للمقدم ولازم اللازم لازم والله تعالى
اعلم واني ان تعلقهما يعم فتتعلق القدرة بكل ممكن كان في كسب
العبد ام لا وتتعلق الارادة بكل ممكن كان من قبيل الخير او الاخلاف
للمعتزلة اذ الله بد عندهم في القسمين والعلم وهو صفة ينكشف
بها ما تتعلق به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه
فصفة جنس وينكشف بها ما تتعلق به مخرج لما لا يقتضي
انكشافا من الصفات كالقدرة والارادة والمراد بالانكشاف
ما هو اعم من التام ومن ثم احتيج الى ما يخرج الظن والشك والوهم

والاعتقاد ولما اطلق في المقدمات الانكشاف على التام لم يحتج
اليه ذلك التقييد وانكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه
مخرج للظن وما بعده لان متعلقاتها تحتمل النقيض وبوجه
من الوجوه اشار به الى ان العلم تلزمه امور ثلاثة الجزم
والطباق والثبات فلا يحتمل المعلوم النقيض بحسب الذهن
لاجل الجزم ولا بحسب الخارج لاجل الطباق ولا لاجل تشكيك
مشكك لاجل الثبات واشار بقوله المتعلق بجميع الواجبات
والجايزات والمستحيلات الى انه من الصفات المتعلقة والى
ان متعلقه الواجب والجايز والمستحيل وصح ذلك لانه صفة
غير مؤثرة والى ان تعلقه يعم كل فرد من افرادها تنبيه
لو قال بدل قوله بجميع الواجبات الى اخره ما قاله امام الحرمين في
الارشاد وهو قوله المتعلق بالمعلومات غير المتناهية لكان
اولى لان لفظة جميع كما قال الشريف زكريا في شرحه
توهم الحصر والحياة وهي صفة تصحح لمن قامت به ان يتصف
بالادراك فصفة جنس وتصحح وما بعده مخرج لغيرها من

الصفات

الصفات وتصح اي تجوز فهي شرط عقلي يلزم من عدمها عدم
الادراك ولا يلزم من وجودها وجود الادراك ولا عدمه وقال
لمن قامت به تحقيقا لمذهب اهل السنة لا لاخراج صفة لم
تكن كذلك فان قلت مقتضى التعريف ان الحياة ليست
شرطا في غير الادراك من الصفات وليس الامر كذلك بل هي
شرط في الادراك فهي ايضا شرط في القدرة والارادة والكلام
قلت مفهوم الادراك مفهوم لقب وهو غير معتد به عند
الجمهور من الاصوليين ولان سلم فان الادراك اي العلم لازم
للقدرة والارادة والكلام وما هو شرط في اللازم هو شرط
في الملزوم واشار بقوله وهي لا تتعلق بشيء الى انها لا تقتضي
امرا زايدا على القيام بمحلها فالقدرة مثلا بعد قيامها
بالمحل تطلب امرا يكون مقدورا بها وكذا غيرها من الصفات
المتعلقة والمراد بالشيء مدلوله اللغوي وهو يعم الموجود
والمعدوم ولذلك يقولون ان الممكنات شيء ثم موجود
فاندفع البحث معه باقتضاء تعلقها بالمعدوم والسمع وهو

صفة ينكشف بها الشيء ويتضح كالعلم والبصر وهو مثله
فان قلت يلزم من ذلك ان يكون تعريف كل واحد منهما
صادقا على الاخر فلا يكون واحد منهما ما فاقلت الامر
كذلك والعذر تعذر الكنه في ذاته تعالى وصفاته ولا يدرك
منهما الا ما دلت عليه افعاله فانهم يدل العقل التجانا الى
السمع والسمع انما دل على ثبوتهما فقط لا على غيره على ان
التعريف يفيد تميزهما عن سايرالمعاني كالقدرة والارادة
ونحوهما والاقدمون لا يشترطون في المعرف المساواة فوجب
ان تثبتا على وجه يخالف ما هما عليه في الشاهد واشار بقوله
المتعلقان بجميع الموجودات الى انهما من الصفات المتعلقة
والى انهما يتعلقان بالموجودات دون المعدومات والى ان
تعلقهما بهما فيتعلقان بكل موجود قديما كان او حادثا
ذاتا كان او صفة فيسمع جل وعلا ويرى في ازله ذاته العلية
وجميع صفاته الوجودية ويسمع ويرى فيما لا يزال ذوات
الكاينات كلها وجميع صفاتها الوجودية كانت من قبيل الاصوات

او غيرها

او غيرها اجساما كانت او اكوانا او الوانا او غيرها ولقد احسن
القايل ويقال انه الزمخشري واستدل بذلك على نبوته
من بدعته المشهورة، يا من يرى مدا لبعوض جناحها
في ظلمة الليل البهيم الاليل، ويرى مناط عروقها في نحرها
والمخ في تلك العظام النحل، ويرى خرير دمايها متسلسلا
في جسمها من مفصل في مفصل، ويرى وصول غذا الجنين ببطنها
في ظلمة الاحشا بغير تمقل، ويرى مكان الوطي من اقدامها
في سيرها وخطيها المتمهل، ويرى ويعلم كل ما هو دونها
سبحانه من مالك متفضل، امنن علي بتوبة امحو بها
ما كان مني في الزمان الاول، فان قلت اذا وجب تعلقهما بكل
موجود والعلم ايضا قد تعلق به فيلزم اما تحصيل الحاصل
او اجتماع المثلين ان كان ما تعلقا به هو عين ما تعلق به العلم
واما خفا بعض المعلومات عن العلم ان كان ما تعلقا به لم
يتعلق به العلم قلت يجوز ان ما تعلقا به هو عين ما تعلق به
العلم ولا يلزم من ذلك تحصيل الحاصل ولا اجتماع المثلين وذلك

ان هذه الادراكات لما كانت غير معقدة الحقيقة كان تعلقها غير
متحد فاجتماع متعلقاتها في متعلق واحد ليس من تحصيل
الحاصل ولا من اجتماع المثلين بل كل متعلق منها له حقيقة من
الانكشاف تخصه غير حقيقة سواه وكل حقيقة منها عامة
لم تصلح له وهذا الحاتم تقول متعلق القدرة والارادة واحد وهو
الممكنات ولا يلزم من اتحاد متعلقهما تحصيل الحاصل لاختلاف
جهتي تعلقهما والكلام النفسي ليس بصوت ولا حرف بل هو
معنى ازلي قايم بالذات يدل عليه بمختلف العبارات وما
يصطلح عليه من الاشارات واشار بقوله ويتعلق بما يتعلق
به العلم من المتعلقات الى انه من الصفات المتعلقة
والى انه مساو للعلم في المتعلق بفتح اللام وان كان مخالفا
له في التعلق اذ العلم للانكشاف وهو للدلالة فيدل على
الواجب كانا الله لا اله الا انا وعلى المستحيل بان الله ثالث
ثلاثة وتمثيل الملائي وغيره بلم يلد ولم يولد ولم يكن
له كفوا احد فيه نظر لان نفي الولد ويعد بيبه واجب

لا مستحيل

لا مستحيل وعلي الجائز كوالله خلقكم وما تعملون فان قلت ماذكر
من كون الكلام الازلي متعلقا بجميع متعلقات العلم الازلي قد
يقدح فيه ان امر الله بعض المكلفين بما علم انه لا يقع منهم يستلزم
ان امره تعالي قد يتعلق بوقوع ذلك المامور به ولم يتعلق بعدمه
وعلمه قد تعلق بعدم ذلك المامور به فقد تعلق علمه سبحانه وتعالى
بما لم يتعلق به امره الذي هو كلامه فالعلم اذن اعم متعلقا من
الكلام قلت الكلام الازلي له تعلقات كثيرة وليس تعلقه
منحصرا في تعلق الامر وان كان لم يتعلق كلامه بترك المامور
من طريق الامر فقد تعلق به بطريق النهي وبطريق الوعد
وبطريق الخبر بعدم الوقوع وهذه كلها تعلقات للكلام
الازلي فاذا لا يمكن ان يتفرد العلم الازلي بمتعلق لا يكون
متعلقا للكلام الازلي بوجه من وجوه تعلقاته ومنشا الغلط
حصر تعلق الكلام في تعلق الامر وهو اعم كما قرروا الي ان تعلقه
يعمها تنبيهات الاول اذا عرفت مذهب اهل الحق في كلامه
تعالي علمت ان اطلاق السلف علي كلامه تعالي انه محفوظ

في الصدور ومقروء بالالسنة مكتوب في المصاحف لايحل على ان
الحروف والاصوات قائمة بالذات العلية بل لما كانت هذه الاشيا
دالة على كلامه تعالى اطلق عليها كلامه من باب اطلاق اسم
المدلول على الدال وانه ليس معنى كلم الله موسى تكليما انه
ابتدا الكلام له بعد ان كان ساكتا وانه بعد ما كلمه انقطع
كلامه وسكت تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وانما المعنى انه
تعالى بفضله ازال المانع عن موسى عليه السلام وخلق له
سمعا وقوة حتى ادرك به كلامه القديم ثم صنفه بعد رده
الى ما كان عليه قبل سماع كلامه وهذا معنى كلامه لاهل الجنة
وروى ان موسى عليه السلام عند قومه من المناجاة كان يسد
اذنيه لئلا يسمع الخلق اذ صار عنده كاقبح ما يكون من اصوات
البهايم المنكرة فلم يكن يستطيع سماعه لحدثان ماذاق من
اللذات التي لا يحاط بها ولا تكيف عند سماع كلام من ليس
كمثله شيء جل وعلا ولولا ان سبحانه ينسيه ما ذاق عند
مناجاته مما لا يقدر على وصفه لما امكن ان يأنس الى شيء من

الخلوقات ابدا ولما انتفع به احد قبلي انه من لطيف ما اوسع
كرمه واعظم جلاله الثاني استفيد من كلامه ان المعاني قسمان
متعلق وغير واذ المتعلق باعتبار تعلقه بجميع اقسام الحكم العقلي
وجميع الموجودات وجميع الممكنات ثلاثة اقسام الاول الحياة
والثاني العلم والكلام والثالث السمع والبصر والرابع القدرة
والارادة وان اعم الصفات المتعلقات في التعلق العلم والكلام
وان كلما تعلق به السمع والبصر تعلق به العلم ولا ينعكس الا جزئيا
وان بين القدرة والارادة والسمع والبصر باعتبار المتعلق عموما
وخصوصا من وجه يجتمعان في الممكن الموجود وينفرد السمع
والبصر بالموجود الواجب والقدرة والارادة بالمعدوم الممكن
الثالث انما اقتصر على تلك الصفات السبع ولم يعد منها
التاسعة وهي الادراك اي ادراك المذوقات والمشمومات والملموسات
للخلاف الذي في هذه الصفة هل هي راجعة الى العلم او يكون ادراكه
تعالى لتلك الامور بادراك زايد على العلم او الوقف بمعنى لا ندري
ادراكه تعالى لتلك الامور بعلمه ام بادراك زايد على علمه وهذا

القول به بكل موجود كصفتي السمع والبصر ثم اعلم ايضا انه يجب
له تعالى سبع من الصفات تسمى في الاصطلاح صفات معنوية
لان الاتصاف بها فرع الاتصاف بالسبع الاولى فان اتصاف محل من
المحال بكونه عالما فرع عن قيام العلم به وكذا غيره وهي ملازمة
للسبع الاولى التي هي القدرة وما بعدها وهي اي المعنوية كونه
تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما
قال بعض مشايخي وهي واجبة اجماعا وثبوتيا كذا اجماعا وواجبة
على مذهب اهل السنة وعلى مذهب المعتزلة وعلى القول بالحال
وعلى القول بنفيها فتأمل الحال يقول كونه تعالى قادرا عبارة عن
قيام القدرة به وكونه مريدا عبارة عن قيام الارادة به ومثبت
الحال يقول صفة ثابتة تلازم والصفة كونه تعالى كذا واما
قادرا ومريدا وهكذا فاسماء الصفات اه فانظره تنبيهان
الاول تحصل من كلامه ان الصفات اقسام نفسية وهي كل حال
واجبة للذات ما دامت الذات حال كونها غير معللة بعلة وسلبية
وهي عبارة عن كل شيء يمتنع ان يتصف به الباري جل وعلا ومعاني

وهي عبارة عن كل صفة قايمة بالذات موجبة لها حكما ومعنوية وهي
عبارة عن كل حال ثبت للذات معللة بمعنى قايم بالذات ووجه
الحصر فيما ان مدلول الصفة لما ان يكون سلب امر لا يليق بمولانا
جل وعز او لا الاول هذه السلبية والثاني اما ان يحقق باعتبار
نفسه او باعتبار غيره والاول المعاني والثاني اما ان يكون الغير
الذي تحقق به ذاتا موصوفة او معنى يقوم بموصوف الاول النفسية
والثاني المعنوية وزاد بعضهم قسمين اخرين الفعلية وهي عبارة
عن صدور الاثار عند قدرته وارادته جل وعلا وان شئت
قلت هي عبارة عن التعلق التنجيزي للقدرة والارادة كالخلق
والرزق بفتح الراء والاحسان والجامعة وهي عبارة عن كل صفة
تدل على معنى يندرج فيه سايز الاقسام كعزة الله وجلاله وعظمته
وكبريايه الثاني اعلم ان عدد النفسية والمعنوية من الصفات
مبني على القول بالحال وهي صفة ثابتة ليست بموجودة ولا معدومة
تقوم بموجود والمحققون على نفيها مطلقا واما ان بنينا
على القول بنفي الحال فلا حال لا نفسية ولا معنوية بل الوجود

غني عن الذات والمعنوية عبارة عن قيام المعاني بالذات فالقادرية
عبارة عن قيام القدرة بالذات الا انها صفة زايدة على القدرة تقوم
بالذات وكذا غيرها والى ما يستحيل معبرا عن التبعيضية ايضا اشارة
الى عدم حصره فيما ذكر بقوله وما يستحيل في حقه تعالى عشرون
صفة وهي اضداد العشرين الاولى اي منافيا تما فالمراد بالضد
اللغوي وهو كل منافاة التقابل بين هذه وبين نقايضها الواجبة
ليس كله تقابل الضدين بل منه ما هو كذلك كالعجز والقدرة
ومنه ما هو من تقابل الشيء والاخص من نقيضه كالوجود
والعدم فان نقيض وجود لا وجود وهو اعم من العدم بنا
على ما مر عليه من القول بالحال ومنه ما هو من تقابل الشيء
والمساوي لنقيضه كالقدم والحدوث وهي العدم وتصوره
بديهي كما قال القدم والحدوث وهي الوجود بعد العدم
وطرو العدم وهو العدم بعد الوجود والمماثلة للحوادث
بان يكون جرما اي تاخذه ذاته العلية قدرا من الفراغ
تنبيه انما عبر بالجرم دون الجسم والجوهر لانه اعم منهما اذ هو

عبارة عما اعترقدر زائد من الفراغ مركبا كان اولا والجوهر عبارة
عما لم يتركب وهو الذي بلغ في الدقة الى حد لا يقبل معه القسمة
عقلا والجسم عبارة عما تركب من جوهرين فاكثر او يكون عرضا
اي يقوم بالجرم اي فيختص به بحيث يكون تعتا والجرم متعوتا
به وقد رئا اي ليعادل اخر الكلام اوله او يكون في جهة للجرم
بان يكون عن يمين الجرم او شماله او فوقه او تحته او امامه او خلفه
او لمتحيزة بان يكون له يمين او شمال او فوق او تحت او خلف
او امام تنبيه قيل الجهة خاصة للجرم الانساني دون غيره
حيوانا كان ذلك الغير او خلافه وانما تضاف اليه الجهة بواسطة
الانسان فتطلق على ما قبله من عطف الخاص على العام فيقول
كل من له جهة من الاجرام فهو في جهة وليس كل من هو في جهة
منها له جهة اه او يتقيد بمن كان يكون فوق العرش او في
السماقال الغزالي في الرسالة القدسية واما رفع الايدي عند
السوال الى السما فهو لانها قبلة الدعا وفيه اشارة الى ما هو
وصف المدعو من الجلال والكبريا تنبيها بقصد جهة العلو على صفة

المجد والعلا فانه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء وقال
ابن الفاكهي في شرح الرسالة واما ورد في رفع الطرف الى السما
عند الفراغ من الوضوء فلشغل الناظر بطرحها عظم المخلوقات
المرئية لنا في الدنيا وهي السموات والاعراض بتقليبه وتاليه عن
كون الدنيا ليكون ناظرا في لصغر قلبه اها اوزمان بان تدور عليه
عليه الافلاك ويكون عليه الحديد ان الليل والنهار اوتتصف
ذاته العلية بالحوادث كان ينتصف بقدرة حادثة اوارادة
حادثة ونحوهما قال في شرح الكبري واما قوله تعالى ولنبلونكم
حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين فالمراد الاخبار بانه تعالى
يجازي المكلفين بما علم منهم ازلا من خير وشر لان وقوع ذلك كله
على وفق علمه وتسمية الجزا بالعلم من باب تسمية المتعلق بفتح
اللام بالمتعلق بكسرها وهو مجاز شايع في اللسان انتهى اوينتصف
بالصغر بمعنى قلة الاجزا والكبر بمعنى كثرتها واما اللسان فمن
التقييد بالزمان توخذ استعمالها وقال بعض مشايخي الصغر
عبارة عن قصر مدة الحياة اوقلة الجواهر والكبر عبارة عن طول

مدة الحياة او كثرة الجواهر او الاما الكبير الوارد في اسمايه تعالى معناه
عظمة الملك او التقدم او يتصف بالاعراض هو بمجموعين جمع عرض
وهو العلة الباعثة على الفعل اي يستحيل عليه تعالى ان يكون
له عرض في ايجاد الافعال او الحكم بالاحكام الشرعية تنبيه
انما ذكر انواع المماثلة العشرة وان كان بعضها داخلا في البعض
تعريضا لجميع من يقول ببعض شيء منها اه وكذا يستحيل عليه
تعالى ان لا يكون قايما بنفسه الاستحالة مروية لنفي القيام
بالنفس لا الى القيام بالنفس اي يستحيل عليه نفي القيام بنفسه
بان يكون صفة يقوم بمحل اي ذاتا او حادثا يحتاج الى المخصص
اي فاعل وقد رناحادثا ليعاد اول الكلام اخره وكذا يستحيل عليه
تعالى ان لا يكون واحدا بان يكون مركبا في ذاته بان تكون
ذاته ذات جزئين فاكثر او يكون له مماثل في ذاته او صفاته
او يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الافعال وكذا يستحيل
ايضا عليه تعالى العجز وهي صفة لا يتاتى معها ايجاد الممكن ولا
اعدامه وقال عن ممكن ما اعلم ما بانه يتعلق بما تتعلق القدرة

وهو الممكنات فلا يوصف بالعجز لاجل عدم تعلق قدرته بالواجبات
والمستحيلات لانها ليست متعلقين وكذا يستحيل ايضا عليه تعالى
ايجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده اي عدم ارادته له
تعالى وانما فسر الكراهة بعدم الارادة ليتحرز من الكراهة الشرعية
التي هي من اقسام الحكم الشرعي وهو طلب الكف عن الفعل طلبا جازما
او غير جازم فتلك يصح ان تجتمع مع الايجاد فيوجد الله تعالى الفعل مع
كونه كارها اي نهي عنه كما اضل الله تعالى كثيرا من الخلق مع نهيه
لهم عن ذلك الضلال او مع الذهول وهي الغفلة عن الشيء بعد سبقة
الشعور به او الغفلة وهي الغيبة عن الشيء بعد الشعور به
ام الاول فانما تغلب الذهول والغفلة من اضداد العلم كالجهل والظن
والاعتقاد لا من اضداد الارادة كما ذكر قلت لما كان الجهل ونحوه
معناه يقابل العلم لغة وشرعا حتى انه لا يذكر في مقابلته غيره
من الذهول والغفلة حصل بمقابلته او التغفيل بان يكون بحيث
لا يصح منه الا الفعل من غير توقف على حصول شرط ولا انتفاء مانع
او بالطبع بان يكون بحيث لا يصح منه الا الفعل ايضا لكن يتوقف

فعله على حصول شرط وانتفاء مانع تتمة اقسام الفاعلين
بحسب التقدير العقلي ثلاثة فاعل بالاختيار وهو الذي يصح منه
الفعل والترك ولا يتوقف فعله على شرط ولا انتفاء مانع وفاعل
بالتسخير وهو الذي يصح منه الفعل دون الترك ولا يتوقف فعله
على شرط ولا انتفاء مانع وفاعل بالطبع وهو الذي يتأتى منه الفعل
دون الترك ويتوقف فعله على ذلك ووجه الحصر فيما ان نقول
كل مؤثر اما ان يصح منه الترك لا نزه كالكاتب لله تعالى والمتحرك
غير المرتعش مثلا لحركته عند القدرة لا عند السعي القابل بعدم
تأثير القدرة الحادثة في الافعال المقارنة لها ام لا والاول الفاعل
المختار والثاني اما ان يتوقف اقتضاءه على حصول شرط وانتفاء
مانع كما يقوله الطبيعي في احراق النار ونفع الادوية مثلا فانه
قد يمنع منها مانع او لا كما يقوله الفيلسوف في مثلا في حركة اليد
مع حركة المفتاح فانه يستحيل ان يمنع من حركة المفتاح او الخاتم
الكائنين في اليد عند حركتها مانع والاول الطبيعة والثاني العلة
وكذا يستحيل ايضا عليه تعالى الجهل بسيطا وهو عدم العلم ومركبا

وهو الحمل بالشيء ثم الجهل به وما في معناه من الظن والشك والوهم
والنسيان والغشية والاغماء والسكر والجنون وكون العلم نظريا وانما
كانت هذه الاشياء في معنى الجهل لمنافاتها الفعل حسب منافاة الجهل
له وقوله بمعلوم ما وان قل يتعلق بالجهل وفيه الفصل بين المصدر
ومعموله بالعطف ويحتمل ان يتعلق بالضمير المضاف اليه العايد على
الجهل بنا على مذهب الكوفيين وابن حيي والرماني والفارسي والموت
وهي صفة تمنع من تصحيح الاتصاف بالادراك ممن قامت به والصمم
والعمى والمراد بهما هنا عدم السمع والبصر بوجودهما ينافيهما او غيبة
موجود ما عن صفتي السمع والبصر وزدنا التقييد بذلك الظرف
احترازا من الصمم والعمى في حق الحوادث فانهما عبارة عن عدم السمع
والبصر بالكلية لا غير والبكم والمراد به عدم الكلام اصلا بوجود افة
تمنع منه وفي معناه كونه بالحرف والصوت واضداد الصفات المعنوية
وانما من هذه الاضداد المذكورة للمعاني لانك اذا عرفت ان ضد
القدرة العلمة العجز عن ممكن ما لزم ان يكون ضد الصفة المعنوية
اللازمة للقدرة وهي كونه تعالى قادرا على جميع الممكنات كونه عاجزا

عن

عن ممكن وهكذا كل صفة معنوية فان ضدها لازم ضد صفة المعنى
الملزومة لها تتمة قال شرف الدين التلمساني في شرح المعالم
اذا سيل المرء عما يستحيل في وصف ربه فالقول الجملي فيه ان كل ما يوهم
الى امكانه او حدوثه او قصور في صفاته فالرب منزه عنه اه والى هذا يعود
اشارة بقوله واما الجايز في حقه تعالى فليس هو وصفا يقوم بذاته
بل راجع الى تعلق قدرته ببعض افعاله وذلك فعل كل ممكن او تركه
فيدخل في ذلك الصلاح وهو ما افاده فساد والاصلح وهو ما افاده
صلاح الا انه اصلح منه والثواب والعقاب وبعث الانبياء ورويته تعالى
فلا يجب عليه تعالى شيء من ذلك ولا يستحيل خلافا للمعتزلة في فعل وابتدع
ولما ذكر العقايد مجردة عن الادلة وكان مذهبه ان التقليد غير
كاف في العقايد الدينية اي المنسوبة الى دين محمد صلى الله عليه وسلم
قال مجيبا بعد تقدير سؤال مقول فيه هذه العقايد ما برهانها
اما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم وهو كل ما سوى الله
تعالى سمي بذلك لان فيه علامة تميزه عن موجده فيكون ماخوذا
من العلامة اولان من نظر فيه يحصل له العلم بالمولى العظيم

من على الصفات فيكون ماضيا من العلم لانه اي العالم او الامر والشان
لم يكن له اي العالم محدث بكسر الدال اي فاعل بل احدث بنفسه
من غير محدث لزم ان يكون احد الامرين المتساويين وهو الوجود
مساويا بالصاحبه وهو العدم راجحا عليه بلا سبب وهو اي كون
احد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب
محال لما فيه من اجتماع الضدين وهما المساواة والرجحان ونظير ذلك
ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت احداهما لا سبب وقول الملا علي نظير
ذلك كفتان متساويتان على البعد احداهما نازلة والاخرى مرتفعة
تبدلتا حالهما وصارت النازلة مرتفعة والمرتفعة نازلة فيه
نظر لان اللازم في مثاله اجتماع الراجحية والمرجوحية لا اجتماع
المساواة والرجحان الذي جعله المصنف لازما ولان فرض البعد
لا يحتاج اليه وقوله اي الملا علي في قوله بل احدث بنفسه اي بان
احدث نفسه فيه شيء لان اللازم على ذلك تقدم الشيء على نفسه
وتاخره عنها لا اجتماع المساواة والرجحان الذي جعله المصنف
لازما تنبيه ما ذكره من ان اللازم على تقدير كون العالم

حدث

حدث لا لسبب اجتماع المساواة والرجحان مبني على ان الوجود
والعدم بالنظر الى ذات الممكن شيان وهو احد القولين وقيل
ان العدم اولى به لعدم احتياجه الى سبب واللازم لو ترجح الوجود
لا لسبب على هذا ترجيح المرجوح وهو اولى في الاستحالة وعلى
هذا القول يتنزل مثال الملا في السابق والله اعلم ودليل
حدوث العالم اي اجرامه ملازمته للاعراض الحادثة من
حركة وهي انتقال الجرم من حيز الى حيز وسكون وهو ثبوته في
الحيز وغيرهما كالاجتماع والافتراق وملازم الحادث حادث
اذ ما لا يعري عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها يلزم ان يكون
حادثا مثلها وتقرير هذا الدليل ان نقول اجرام العالم ملازمة
للاعراض الحادثة وكل ملازم للاعراض الحادثة تحادث
ينتج اجرام العالم حادثة ودليل حدوث الاعراض مشاهدة
تغير حكمها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم فان الحركة
تارة تشاهد في الجرم بظهورها وتارة تعدم بظهور حكم ضدها
يعني ان الاجرام تظهر تارة متحركة وتارة ساكنة وتقرير هذا

المحل ان تقول الاعراض شوهد فيها تغيرها من عدم الي وجود ومن
وجود الي عدم وكل ما كان كذلك فهو حادث ينتج الاعراض حادثة
تنبيه بالمضاف الذي قدرناه بين تغير وهما يندفع اعتراضان
احدهما ما قاله بعضهم من ان التغير من عدم الي وجود وبالعكس
اذا كان امرا يدرك بالمشاهدة كان ضروريا فيلزم ان لا يختلف
فيه كيف وقد قيل بكمون الاعراض وظهورها وجوابه ان التغير
المشاهد هو بالنسبة الي الاحكام لا بالنسبة الي المعاني التي النزاع
فيها الثاني ان التغير من العدم الي الوجود هو الحدوث فكيف يستدل
علي الشيء بنفسه وجوابه ان الاستدلال بتغير الاحكام لا بتغير
الصفات واعلم ان تقرير البرهان علي وجود الله تعالي ان
تقول العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ينتج العالم لا بد
له من محدث والمصنف رحمه الله تعالي حذف المقدمتين مما استغنا
بدليلهما فاشار الي دليل الصغري بقوله ودليل حدوث العالم والي
دليل الكبري بقوله لانه لو لم يكن له محدث وقد مد علي دليل الصغري
لقلة الكلام عليه وقول من قال ان المقدمة الصغري غير محذوفة

واعلم

وانما تولد حدوث العالم فانما هو من باب اضافة الصفة الى
الموصوف لا يخفى ما فيه وان الذي انتجه الدليل كون العالم له
محدث فقط وهو مطلوبه حسبما هو صريح لفظه وقول من قال
متوجه عليه مطلوبه اخص من دعواه اذ غاية ما انتجه دليله
افتقار الكائنات الى موجد مع احتمال كونه منفصلا عن العالم
او متحدا ومع احتمال كونه فاعلا بالتعليل او بالطبع او بالاختيار
فيه نظر تتمة اعلم ان برهان حدوث العالم ينبني عندهم
على اثبات اربعة مطالب الاول اثبات زايد تتصف به الاجرام
الثاني اثبات حدوث ذلك الزايد الثالث اثبات كون الاجرام
لا تنفك عن ذلك الزايد الرابع اثبات استحالة حوادث
لا اول لها ووجه ابتنايه على هذه الاربعة الاصول انك قد
عرفت انه راجع الى استدلال بحدوث احد المتلازمين وهو
الاعراض على حدوث الاخر وهو الاجرام فاحتيج اذا الى اثبات
زايد على الاجرام ليحكم عليه بملازمة الاجرام اذ الشيء لا يلازم
نفسه والى اثبات حدوث ذلك الزايد اذ بحدوثه يستدل

على حدوث الجسم والى اثبات ملازمة الجسم لذلك الزايد ليلزم من
حدوثه حدوثه والى اثبات استحالة حوادث لا اول لها لانا بعد
ما نثبت الاصول الثلاثة ونريد ان نستدل بحدوث ذلك
الزايد على حدوث الجسم الملازم له اعترض علينا الخصم بانه
لا يلزم ذلك الا لو كانت افراد ذلك الزايد الحادث لها مبدا وقال
ونحن نوافق على حدوثها لكن لا اول لها فالفلك مثلا وان لا زمنه
حركات حادثة لا يلزم حدوثه الا لو كان لجملة تلك الحركات مبدا
ليلزم من قدمه وجود المحال وهو وجود الجسم عاريا عن الحركة
والسكون اما اذا كانت الحركة لا اول لها فلا يلزم ذلك ثم
الاصل الثاني منع وهو حدوث الزايد يتوقف ايضا على اصول
الاول ابطال قيام ذلك الزايد بنفسه الثاني ابطاله انتقاله
الثالث ابطال كمونه وظهوره الرابع اثبات استحالة عدم القديم
ووجه توقف حدوث العرض على هذه الاصول الاربعة ان جملة
الاستدلال على حدوثه اما ان تكون بطرو الوجود بعد العدم
او بطرو العدم بعد الوجود وتحقيق الاستدلال بطرو الوجود

يستدعي اثبات ثلاثة امور وهي ما عدا استحالة عدم القديم
وحينيذ يلزم الحدوث وتحقيق الاستدلال بطرو العدم يستدعي
تلك الامور الثلاثة وح يتحقق العدم ثم لما لم يكن العدم اللاحق
للوجود هو نفس للحدوث احتيج الي بيان عدم القديم ليلزم من
طرو العدم العدم علي الوجود سبق العدم عليه اذ هو معني
الحدوث وبيان هذا الكلام انا نقول في تحقيق الاستدلال
بطرو الوجود للعرض كالحركة والسكون مثلا انه لو لم يكن طاريا
لكان موجودا قبل هذا الحال الذي شاهدناه طروه فيما ولو كان
موجودا قبله لم يخل اما ان يكون في محل او لا فان كان في محل فهو
اما هذا المشاهد طريانه فيه او غيره فان كان هذا فقد كان
كائنا فيه وان كان غيره فلا يصل اليه الا بالانتقال من غيره
اليه وان كان في غير محل قبل ان يطرا علي هذا فهو اذا قد قام بنفسه
فتوقفت الدلالة علي حدوث العرض بطروه علي ابطال هذه
الاقسام الثلاثة وح يستبين ان الطرو المشاهد كما هو وجد بعد
عدم وهو معني الحدوث وكذا نقول في تحقيق الاستدلال بطرو

العدم للعرض بعد وجوده انه لو لم يكن عدم لكان باقيا وهو اما
ان يبقى في محل او لا فان بقي في محل فهو اما في هذا المحل او غيره فان كان
في هذا المحل فهو كما من فيه وان كان في غيره فلا يصل اليه الا بالانتقال
من هذا اليه وان كان في غير محل فقد قام بنفسه فاذا ابطلت
هذه الاقسام الثلاثة تحقق حينئذ طرو العدم لكن يقال لم قلتم
ان طرو العدم بعد الوجود يستلزم الحدوث الذي هو سبق
العدم على الوجود ولم لا يقال ان هذا العرض قديم ثم طرأ
عليه العدم فنجيب حينئذ بانه لو كان قديما لم يجز عدمه ونبرهن
على ذلك واذا تحقق بطلان العدم انه لو لم يكن قديما لزم ان
يكون حادثا وهو المطلوب فنبين ان اثبات الاصل الثاني يتوقف
على هذه الاصول الاربعة نضمها الى بقية الاصول التي ينبني عليها
برهان حدوث العالم فمجموع الاصول التي ينبني عليها حدوث
العالم سبعة الاول اثبات زايد على الاجرام الثاني ابطال قيامه
بنفسه الثالث ابطال انتقاله الرابع ابطال كونه وظهوره الخامس
اثبات استحالة عدم القديم السادس اثبات كون الاجرام لا تنفك

عن ذلك الزايد السابع اثبات استحالة حوادث لا اول لها وجه
الاستدلال على هذه الاصول السبعة باختصار ان نقول اما
الاول وهو اثبات زايد على الاجرام تتصف به بالحركة والسكون
فهو ضروري لا يحتاج الى دليل اذ ما من عاقل الا وهو يحس ان
في ذاته معاني زايدة عليها ولهذا قال بعض ازكيا المتكلمين
في جوابه من منع وجود الاعراض نزاعكم لنا في ثبوت الاعراض
موجود هو او معدوم فان قلتم لا وجود له خرجتم عن طور
العقل اذ غير العاقل هو الذي يقول القول ثم يرد فه على
الفور بقوله لم اقل شيا وسقطت مكالمتكم لاقراركم بانه لم
يقع منكم لنا نزاع واذا اقررتم بان نزاعكم لنا وقع منكم فلا شك
ان ذلك النزاع امر زايد على الذات وهو الذي يعني بالعرض وقد
سلمتم وجود الاعراض واما الثاني وهو ابطال قيامه بنفسه
والثالث وهو ابطال انتقاله فدليلهما انه لو قام العرض بنفسه
او انتقل لزم قلب حقيقته فالحركة مثلا حقيقتها انتقال
الجوهر من حيز الى حيز فلو قامت بنفسها او انتقلت هي لزم قلب

تلك الحقيقة واما الرابع وهو ابطال الكمون والظهور فوجهه
ان الكمون والظهور يودي الى اجتماع الضدين لانه عند وجود
الحركة وظهورها في الجرم يكون السكون كامنا فيه وعند ظهور
السكون فيه تكون الحركة كامنة فيه وهما الحركة والسكون ضرورة
واما الخامس وهو اثبات استحالة عدم القديم فوجهه انه لو انعدم
لكان وجوده جايزا لاواجبا والجايز لا يكون الا محدثا فيكون
هذا القديم محدثا وهو تناقض واما السادس وهو اثبات كون
الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد فهو ضروري لانه لا يعقل كون
الجرم منفكا عن كونه متحركا او ساكنا واما السابع وهو اثبات
استحالة حوادث لا اول لها فله ادلة كثيرة واقربها ان نقول
اذا كان كل فرد من افراد الحوادث حادثا في نفسه فعدم جميعها
ثابت في الازل ثم لا يخلو اما ان يقارن ذلك العدم فرد من الافراد
الحادثة او لا فان قارنه لزم اجتماع وجود الشي مع عدمه وهو
محال بضرورة العقل واذا لم يقارن ذلك العدم شي من تلك الافراد
الحادثة لزم لها اولا يحلو الازل عن هذا الفرض عن جميعها واما برهان

وجوب العدم له تعالى فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة
بين العدم والحدوث في حق كل موجود لان الشيء اما ان يكون لوجوده
اول منه الحادث والا منه القديم واذا كان حادثا فيفتقر الى محدث
لما مر في البرهان قبله من وجوب افتقار كل حادث الى محدث واذا
افتقر الى محدث فاما ان يلزم الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف
عليه اما بمرتبتين او بمراتب ان انحصر العدد او التسلسل وهو
ترتب امور غير متناهية ان لم ينحصر وكان قبل كل حادث محدث لا
الى اول وكل منهما محال اما الدور فلما فيه من تقدم الشيء على نفسه
وتاخره عنه لان كل واحد من المحدثين اللذين فرضنا ان كل واحد
منهما اوجد صاحبه يجب ان يتقدم على نفسه بمرتبتين لتقدمه
على ما يجب ان يتقدم عليه والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم
على ذلك الشيء وعلى ذلك يلزم ان يتاخر عنه والمتاخر عن المتاخر
عن الشيء متاخر عن ذلك الشيء ضرورة واما التسلسل فقد
ذكرنا قريبا او قرب دليل عليه قيل لم يقل احد من العقلاء بحدوث
صانع العالم لوضوح دليله وانتفاء الشبهة فيه تنبيها ان

الاول عادة المصنف رحمه الله تعالى في عقيدته هذه في الغالب
ان يستدل على المطالب بابطال نقايضها فان اراد الاستدلال
على عقيدة اخذ نقيضها فابطلها فيتعين الثاني قد يطلق التسلسل
بمعنى اعم فيشمل الدور لانه تسلسل ايضا لكن في امور متناهية
قال المصنف في شرح الوسطى ولهذا كثيرا ما يقتصر بعض العلماء
على التسلسل في باب العدم وغيره مما يلزم فيه الدور والتسلسل
بالمعنى الاخص وهو الذي يكون في امور غير متناهية فيتوهم القاصران
في كلام هم تعصبا جهلا منه بعادة كونا واما برهان وجوب البقاء لله تعالى
فلانه لو امكن ان يلحقه العدم لا نتفى عنه القدم لكون وجوده
حينيذ اي من حين امكان لحوق العدم له يصير جايز الا واجبا
اذ الجايز هو الذي يقبل الوجود والعدم والذات العلية على ذلك
التقدير الفاسد قابلة لهما والجايز لا يكون وجوده الا حادثا
كيف يصح ذلك اي انتفا القدم والحالة انه قد سبق قريبا وجوب
قدمه وقال امكن دون لحق لان امتناع لحوق العدم يستلزم
امتناع امكانه واما برهان وجوب بقاء الله تعالى للحوادث فلانه

لو ماثل شيئا منها بان يكون جرما او عرضا او متصفا بلوازم
لكان حادثا مثلها لما علم من وجوب استواء المثلين في كل ما يجب
ويجوز ويستحيل ومن جملة ما يجب للحوادث الحدوث وذلك اي كونه
حادثا مثلها محال لما عرفت قبل تزييا من وجوب قدمه تعالى وبقائه
فان قلت وجوب البقاء لا يدل بمجرده وانما يدل بواسطة استلزامه
لوجوب العدم فملا اقتصر على القدم لانه اوضح واخصر قلت
مراده الاستدلال على بطلان التالي بوجوب الوجود المتضمن
لما لا بالبقاء على الخصوص وقد يقال انه قصد الاستدلال بكل
على الانفراد لان احدهما دليل مباشرة والاخر بواسطة والوجه
الاول فليكن عليه المعول واما برهان وجوب قيامه بنفسه فلانه
لو احتاج الى محل اي ذات لكان صفة اذ لا يحتاج الى الذوات الا الصفات
لكن كونه صفة باطل والصفة اي اذا السفة لا تتصف بصفات المعاني
وهي القدرة وما بعدها ولا المعنوية وهي كونه تعالى قادرا
وما بعدها لانها لو اتصفت بما لم يخل اما ان يكون بمثل اوصافها
والتصافها بمثلها يوجب لها حكما مثل ما توجبه هي بمحل العلم عالما

والقدرة قادرة والحياة حية والبياض ابيض وذلك محال لان المثلين
متساويان في الحقيقة فليس كون احدهما محلا والاخر حالا فيه
باولى من العكس وان كانت خلافهما فهي اما ضداد او الا والضدان
متنافيان لا تقسما فقيام احدهما بالاخر يوجب له عكس حكمه
فيكون العلم جاهلا والقدرة عاجزة والارادة كارهة وذلك
محال وان كان ليس بضد ونسبة المختلفات غير المتضادان نسبة
واحدة فلا اختصاص لبعضها دون بعض ويلزم عموم الجواز
في كل مخالف فيقوم السواد بالحركة والعلم بالبياض وغير ذلك مما
يعلم بطلانه دون السلبية والنفسية والفرق بين الحال
النفسية والمعنوية حتى صح اتصاف الصفة بالاولى دون الثانية
ان حكم المعنى يستلزمه فلو ثبت لمعنى من المعاني حكم معنى اخر لزم
قيامه به اذ المعنى لا يوجب حكما الا في محل قام به مولا ناجل وعز يجب
اتصافه بما اي بالصفات المعاني والمعنوية فليس بصفة فقوله
والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية دليل الاستثنائية
المحذوفة وتقرير برهان القيام بالنفس على ما اشار اليه من الشكل

الثاني كل صفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية والا لوجب
يتصف بما ينتج لا شيء من الصفات بالد وعكسه لا شيء من الاله بصفة
ويحتمل ان تكون الصفة المعنوي ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما والكبرياء
والصفة لا تتصف وهي ينتج عين الاستثنائية من غير احتياج
الي عكس ولو احتاج الي مخصص اي فاعل يخصصه بالوجود بدلا
عن العدم لكان حادثا ضرورة اذ كل محتاج الي مخصص حادث
لكن كونه حادثا باطل وقد قام البرهان اي اذ قد قام البرهان
علي وجوب قدمه تعالي وبقائه فقد قام البرهان بيان للاستثنائية
المحذوفة والواو للتعليل واما برهان وجوب الوحدانية له
تعالي فلانه لو لم يكن واحدا بل كانت ذاته مركبة من اجزاء
او كان لها نظير او اتصفت ذاته بمثل صفاتها او كان ثم موجد
سواها لزم ان لا يوجد شيء من الحوادث وذلك للزوم عجزه
حينئذ اما في الاول فلان اوصاف الالوهية اما ان تقوم بكل جزء
او بالمجموع او بالبعض والاقسام كلها مستلزمة للنفي المستلزم
نفيها اما في الاول فلان كل جزء يكون الها فيلزم التمانع كما في تعدد

الامين الاتي وذلك مود للعجز المستلزم لنقيضا واما الثاني فلانه
يلزم منه عجز كل جزء من الانقاد وعجزه يوجب عجز ساير الاجزاء
للمماثلة وذلك مستلزم لنقيضا واما الثالث فلانه لا اولوية
لبعض الاجزاء على بعض وحينيذ لا تقوم به وذلك يستلزم
عجز جميع المستلزم لنقيضا واما الثاني فلا النظير اما ان يخالفه
في الارادة تضادا او يوافق والقسمان مستلزمان للعجز
المستلزم لنقيضا اما الاول فلان الارادتين اما ان تنفذا
او لا فان نفذتا لزم اجتماع متنافيين وهو لا يعقل فاذا يجب
عدم نفوذهما معا وح فاما ان تتعطلا معا او احدهما فان كان
الاول لزم عجزهما وان كان الثاني لزم عجز من تعطلت ارادته
ويلزم منه عجز الاخر للمماثلة واما الثاني فلان الارادتين قد
تتوجهان الى ما لا يقبل الانقسام من عرض او جوهر فرد فلا
يمكن ان تنفذ فيه الا ارادة واحدة وحينيذ فاما ان تنفذ ارادة
احدهما او لا كان نفذت لزم عجز من لم تنفذ ارادته ويلزم
منه عجز الاخر للمماثلة وان لم تنفذا فيلزم عجزهما واما في

الثالث

الثالث فهكذا واما في الرابع فلانه لو صح ان يكون لغير المولى سبحانه
تعالى م تأثير لوجب ان يكون ذلك الاثر مقدورا له لعموم قدرته وحينئذ
اما ان يحصل اتفاق او اختلاف وباقي ما سبق فان كان المؤثر غير
المولى سبحانه لزم عجزه ويلزم عجزه في سائر الممكنات لتساويهما
تبيينه انتفع بما قررناه ان برهان المعجز ينتج مطالب الوحدانية
التي ذكرها في هذه العقيدة كلها فاندفع قول بعضهم الظاهر من
هذا البرهان انه لنفي الكم المتصل في الذات فقط واما برهان ويوجب
اتصافه تعالى بالقدرة والارادة المتعلقتان بجميع الممكنات والعلم
المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات والحياة التي لا تتعلق
بشيء فلانه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث ومن لازم
وجوبها وجودها اي اتصاف الذات بها اذ لا معنى لوجوبها له الا
الاتصاف بها فعلم ان وجود الحوادث يدل على ثلاثة مطالب الاول
اتصاف الذات بهذه الصفات الثاني وجوبها اي كونها قديمة باقية
ثابتة الثالث عموم التعلق للمتعلق منها فمتعلق القدرة والارادة
كل ممكن والعلم بجميع اقسام الحكم العقلي اما وجه دلالته على اتصاف

الذات بما فلانه لو انتفت القدرة جاز العجز والعاجز يستحيل ان
يصدر منه فعل وبالارادة يتخصص ببعض الجائزات بدلا عما
يقابلها فلو انتفت لزم ان يبقى كل حادث على عدمه وبالعلم يتميز
المراد من هذه الحوادث عن غيره فلو انتفى العلم بها لانتفت
ارادتها وذلك يستلزم استحالة وجودها وبالحياة يتأتى
الاتصاف بهذه الصفات فلو انتفت لانتفت فلا يوجد شيء
من الحوادث فان قيل لا نسلم انه لو انتفت الارادة بقي كل حادث
على عدمه الاصلي وسند ذلك منع ان صانع العالم فاعل بالاختيار
بل نقول انه فاعل بالتعليل او بالطبع قلنا لو كان الامر كذلك
لكان العالم قديما لوجوب اقتران العلة بمعلولها او الطبيعة
بمطبوعها كيف وقد سبق البرهان القاطع على حدوثه فان
قيل لزوم القديم على تقدير كون الصانع علة واضح واما
على تقدير كونه طبيعة فلا لما علم من عدم وجوب اقتران
الطبيعة بمطبوعها لكن تأثيرها متوقف على حصول الشروط
وانتفاء الموانع فلم لا يقال ان صانع العالم طبيعة والعالم يوجد

معها العالم ازلا لوجود مانع منه حينئذ ولما عدم ذلك المانع وجد
العالم اولتخلف شرط قد وجد فيما لا يزال قلنا اما الاول فباطل
لانه يستلزم ان لا يوجد العالم ابدا لما فرض من قدم المانع والقديم
لا ينعدم وان فرض المانع حادثا لزم ان يكون العالم قديما بتجدد
الطبيعة في الازل عن المانع ثم فرض المانع حادثا مع قدم
الطبيعة الموثرة فيه لا يصح الا اذا فرض انه يتوقف على عدم
مانع اخر قبله ثم كذلك فيكون هذا الفرض مستحيلا لما فيه
من حوادث لا اول لها واما الثاني فكذلك ايضا لوجوب نقل
الكلام الى حدوث ذلك الشرط مع ان الطبيعة الموثرة فيه
وفي غيره قديمة فان قيل تاخر المانع لمانع ازلي يستلزم ما سبق
وهو استحالة عدم المانع الازلي فيستحيل وجود الشرط المتوقف
على عدمه ويلزم ان يستحيل ايضا وجود العالم المتوقف على
وجود الشرط الذي اقتضى استحالته وان قبل لعدم شرط
نقلنا الكلام اليه ولزم فيه ما لزم في الاول وذلك يودي الى
تسلسل شروط لا نهاية لها مجتمعة كلها في ان واحد انه يلزم

احتياج كل شرط الى شرط مقارن له الى غير نهاية وهذا خلاف
ما يلزم في تقدير المانع الحادثة فان اللازم فيه حوادث متعاقبة
لا اول لها ليست تجتمع لك في ان واحد كما لزم ذلك في تقدير الشروط
الحادثة وبالجملة فاللازم في تقدير موجد العالم موجدا بالذات
علة او طبيعة لا فاعلا بالاختيار احد امور ثلاثة اما قدم العالم
او التسلسل مع الاقتران او حوادث متعاقبة لا اول لها وكلها
مستحيلة على القطع واما وجه دلالته على المطلب الثاني وهو
وجوبها فلانه لو كان وجودها جائزا لزم ان تكون حادثة
لافتقارها حينئذ الى الفاعل الذي يخصصها بالوجود الجائز
بدلا عن العدم المجوز وقد تقدم انفراده تعالى وتقدس بايجاد
جميع الاشياء فيلزم ان يكون متصفا بامثالها قبلها لما عرفت
بالمطلب الاول من توقف كل حادث على اتصاف محدثه بالقدرة
والارادة والعلم والحياة ثم ننقل الكلام الى هذه الامثال
الاربعة فيلزم ينها من الحدوث ما لزم في امثالها فيلزم انيفك
ان يكون تعالى وتقدس هو الذي اوجدها لنفسه باريها فاضربي

قبلها

قبلها فان كانت هذه الاربعة بانارها التي كانت اولا بعدها وعادة
الان قبلها لزم الدور وان كانت هذه الاربعة غيرها نقلنا الكلام
اليها ولزم فيها ما لزم فيما قبلها ثم كذلك ويلزم التسلسل وحوادث
لا اول لها وذلك مستحيل واما وجه دلالته على المطلب الثالث
وهو عموم التعلق للمتعلق منها فلانه لو اختص تعلق واحد منها
ببعض ما يصلح له لزم ان يكون جايزا فيفتقر الى الفاعل المخصص
لها بهذا المتعلق الخاص واذا كانت حادثة لزم الدور او التسلسل
وكل منهما مستحيل تنبيهان الاول ما قلنا ان البرهان ينتج ثلاثة
مطالب مثله في الشرح وقال بعض مشايخي يوخذ منه ثمان صفات
واجبة وهي العلم والقدرة والارادة والحياة وكونه تعالى عالما وقادرا ومريدا
وحيا ويوخذ منه ايضا ثمان صفات مستحيلة في حقه تعالى وهي الجهل
بمعلوم ما والعجز عن ممكن ما والكراهة بمعنى عدم الارادة وايجاد شيء
من العالم مع الذهول او الغفلة او بالتعليل او بالطبع والموت وكونه
تعالى جاهلا وما في معناه بمعلوم ما وعاجزا ومكرها وفاعلا مع
الذهول او الغفلة او بالتعليل او بالطبع وميتا الثاني انما جمع هذه

الصفات الاربع في برهان واحد نظرا الي ان وجود الحوادث يتوقف
عليها كما انه انما جمع السمع والبصر والكلام في برهان واحد نظرا
الي ان وجود الحوادث لا يتوقف عليها واما وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
فالكتاب والمراد به هنا اللفظ المنزل على مولانا محمد صلى الله عليه
وسلم للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته ابدا المخرج بالمنزل غيره
وعلى مولانا محمد صلى الله عليه وسلم التوراة والانجيل وغيرهما
من الكتب السماوية وبالاعجاز بسورة منه الاحاديث الربانية
كحديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بي وبالمتعبد بتلاوته ابدا
ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما فقد اتاني
معكما اسمع واري وهو السميع البصير اية لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر
ولا يخفى عنك شيا فلو لم يكن سبحانه وتعالى سميعا بصيرا لانقلب
السوال عليه في معبوده فكانت حجته ساقطة فكيف والباري
سبحانه يقول وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم على قومه وكلم الله
موسى تكليما واني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي والسنة
وهي اقوال مولانا محمد صلى الله عليه وسلم وافعاله وتقريراته ففي

حديث

حديث ابي هريرة عند السمع والبصر في التسعة والتسعين وفي
الصحيح اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اصم ولا غايبا وانما
تدعون سميعا بصيرا وفي حديث الفاتحة اذا قال العبد الحمد لله
رب العالمين يقول الله تعالى حمدني عبدي الحديث والاجماع وهو اتفاق
مجتهدي الامة بعد وفاة نبينا على حكم من الاحكام فقد ذكر غير
واحد من علما السنة الاجماع على ذلك قال الامام في المحصل اتفق
المسلمون على انه تعالى سميع بصير وفي شرح المقاصد لا خلاف
لاحد باب الملل والمذاهب في كون الباري متكلما وانما الخلاف في معنى
الكلام وفي قدمه وحدوثه فان قلت اثبات الكلام بالدليل
الشرعي يلزم منه الدور لان الدليل الشرعي موقوف على دلالة
المعجزة وهي موقوفة على الكلام بنا على ان دلالتها وضعية اي
تتنزل منزلة تصديق الله تعالى لمن ظهرت على يده بالقول قلت
تنزلها منزلة التصديق بالقول انما معناه على انها تدل على ما يدل
عليه القول من صدق الاتي بها وليس معناه ان فاعلها تكلم بتصديق
من ظهرت على يده وذلك كما تقول الاشارة تدل وضعا على ما يدل

عليه الكلام وهل المشير متكلم او ابكم محتمل ليس في الاشارة ما يدل
على ذلك من ذلك وايضا لو لم يتصف بها اي بالسمع والبصر والكلام
لزم ان يتصف باضدادها التي هم الصمم والعمي والبكم لان كل
حي قابل للاتصاف بها لامتناع انفكاك الموتي بها وصحة انفكاك
الاحياء بها فالصحيح اذا قبولها اما الحياة او امر يلزم الحياة واياما
كان يلزم عليه اتصاف كل حي بها فاذا لم يتصف الحي بكونه سميعا
بصيرا متكلما لزم ان يتصف باضدادها وهي كونه اعمي اصم ابكم
اذ القابل للشئ لا يخلو عنه او عن ضده لكن هذه الاضداد في حقه
تعالي مستحيلة وهي اي اذ هي نقايض والنقص عليه تعالي محال
لان النقص مفتقر الي من يكمله وذلك يستلزم حدوثه والحدوث
والافتقار علي واجب الوجود الغني باطلاق المفتقر اليه كل ما سواه
مستحيلان علي الضرورة تنبيهات الاول اعلم ان هذا الدليل
العقلي لضعفه ووجه ضعفه ان الملازمة فيه مبنية علي كون
الذات العلية قابلة لتلك الاوصاف وهو محل منع لان ذاته
غير معلومة فكيف يحكم عليها بقبولها تلك الاوصاف وعلي تقدير

تسليم

تسليم ذلك فنقول لكم انها نقايص لا يسلم لانه لا يلزم من كونه النفي
نقصا في الشاهد ان يكون في الغايب كذلك الا ترى عدم اتخاذ
الصاحبة والولد فانه نقص في الشاهد وفي الغايب ليس كذلك
وايضا لان النقص اللازم في الشاهد عند انتفا السمع والبصر
انما عرف في المخلوق من حيث ان انتفاها يوجب نقصا في علمه لان
كثيرا من العلوم انما يستفاد لديه بواسطة هذه الادراكات
وعلم مولانا جل وعز عام التعلق لجميع المعلومات يستحيل ان
يزاد فيه معلوم ما بسبب ابصاره او سمعه وانما الزايد على
العلم في حقه ادراك السمع وادراك البصر لا زيادة علم بمعلوم
بسبب هذين الادراكين الثاني قال بعضهم هذا البرهان
يتضمن ست عقايد واجبة وهي السمع والبصر والكلام وكونه
تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما ويتضمن ست عقايد مستحيلة
وهي الصمم والعمى والبكم وكونه اصم واعمى وابكم اه الثالث قال
ابو الحسن لم يبرهن المصنف رحمه الله تعالى على الصفات المعنوية
للنفي ولا على المعاني ولا على المستحيلات لان الاستدلال على الواجبات

في ضمن الاستدلال عليها اه تتمة اعلم ان عقايد التوحيد علي
ثلاثة اقسام قسم لا يصح اثباته الا بالدليل العقلي وهو كل ما
يتوقف دلالة المعجزة علي معرفته كاثبات وجوده تعالي وقدرته
وارادته وعلمه وحياته فهذه لا يمكن ان تعرف دلالة المعجزة
علي صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام الا بعد معرفتها لان المعجزة
انما دلت علي صدق الرسل من حيث انها فعل الله خارق للعادة
خص به الرسول دلالة علي صدقه ولا شك ان معرفة كون الخارق
فعل الاله قصد به تصديق الرسل موقوفة علي سبق معرفة
ان الله تعالي موجود قادر مريد عالم حي واذا توقفت دلالة
المعجزة علي سبق المعرفة بهذه الصفات لزم توقف معرفة
صدق الرسل المتاخرة عن دلالة المعجزة علي سبق المعرفة بتلك
الصفة اخري والاستدلال بالدليل السمعي موقوف علي المعرفة
بصدق الرسل فيكون توقفه علي سبق المعرفة بتلك الصفة
اخري واخري فلو عرفت تلك الصفات بالدليل النقلي لزم
الدور وقسم يصح اثباته بالدليل النقلي وهو كل ما لا تتوقف

دلالة المعجزة على سبق المعرفة له كالسمع والبصر والكلام
وقسم تردد فيه هل هو من القسم الاول او من الثاني وذلك
كاثبات الوحدانية له تبارك وتعالى وقيل لابد فيه من
الدليل العقلي كالتمانع ووجه هذا القول ان معرفة دلالة
المعجزة على صدق الرسل فرع نبوتهما ونبوتهما موقوف على
اتصافه تعالى بالوحدانية لان المعجزة فعل من افعال الله
تعالى وقد عرفت توقف الفعل على اتصاف موجده بالوحدانية
فتكون دلالة المعجزة موقوفة على معرفة الوحدانية
وقد تقدم في تقرير القسم الاول بيان ان كلما تتوقف
دلالة المعجزة على سبق معرفته لا يصح ان يستدل عليه
الا بالدليل العقلي كقوله تعالى قل هو الله احد الى اخر
السورة وقوله عز وجل ليس كمثله شيء وقوله تعالى ذلكم الله
ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء وكذلك مما هو كثير ووجه هذا
القول ان المعجزة وان توقفت في نفس الامر وجودها على نفي
تعدد الفاعل فلا تتوقف معرفة دلالتها على سبق المعرفة

بنفي التعدد لانه قد تقوم دلالة على التصديق مع الذهول
عن كون موجدها منفردا بالالوهية او شاركه فيها غيره واما
برهان كون فعل الممكنات او تركها جايزا في حقه تعالى
لا يجب عليه تعالى فعل شيء منها ولا تركه فلانه لو وجب عليه
تعالى فعل شيء منها عقلا او استحال عقلا كما تقوله المعتزلة
ادل الله تعالى بدعتهم واخلد منهم الارض لانقلب الممكن واجبا
او مستحيلا لان وجوب الواجب عندهم انما هو لكون الفعل
حسنا عند العقل ومحمودا لذاته بمعنى ان الحسن صفة نفسية
له كما ان استحالة المستحيل عندهم انما هو لكون الفعل قبيحا عند
العقل ومذموما لذاته بمعنى ان القبح صفة نفسية له واذا كان
الحسن والقبيح ذاتيين وما بالذات لا يتخلف فيلزم ان يكون الفعل
الممكن المسبوق بالعدم اذا وصف بالوجوب والاستحالة لصفة
نفسية لزم قلب حقيقة من الامكان الى الوجوب او الاستحالة
وذلك اي انقلاب الممكن واجبا او مستحيلا لا يقبله
العقل اذا نظر فيه وتفكر وليس على ظاهره من انه لا يدركه

العقل اذ لو كان كذلك لما صح الحكم باستحالة اذ الحكم فرع التصور
والي ما يجب في حق الرسل عاطفا له على مقدر وهو اما مولانا جل
وعز فيجب في حقه ويستحيل ويجوز ما ذكر يقوله واما الرسل
عليهم الصلاة والسلام جمع رسول وهو انسان بعثه الله
للخلق ليبلغهم ما اوحي اليه مخرج عن الجنس الجان اذ لا يكون
الرسول منهم قال بن عرفة وظاهر قوله تعالي وان من امة الا خلا فيها
نذير وجوده فيهم اه والملائكة لان التعريف للرسل من البشر
وبالفصل رسول غير الله كالملوك وليبلغهم اشار به الي العلة الغائية
وليس من تمام التعريف فيجب في حقهم الصدق وهو مطابقة
كل ما اخبروا به من ثواب وعقاب وغيرهما لما في نفس الامر والامانة
وهي حفظ ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع في محرم او مكروه وتبليغ
جميع ما امروا بتبليغه للخلق والي ما يستحيل في حقهم بقوله اشار
ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الثلاثة
اي منافياتها كما سبق وهي الكذب وهو عدم مطابقة ما اخبروا
به لما في نفس الامر والخيانة بفعل شيء او بان يفعلوا شيئا مما

نهي او عند نهي تحريم او كراهة ومراده بالكراهة ما يشمل خلاف
الأولى على القول بزيادتها والى ما يجوز في حقهم بقوله ويجوز في
حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الاعراض اي الصفات
الحادثة البشرية اي المنسوبة الى البشر لكن لا تؤدي الى
نقص في مراتبهم العلية السامية وذلك كالمرض ونحوه من الجوع
والنوم فاحترز بالاعراض من الصفات القديمة التي هي صفات
الاله جل وعلا فلا يصح ان يتصف بها غيره لانا جل وعز وبالبشرية
من صفات الملائكة عليهم الصلاة والسلام وهي الغنا عن هذه الاعراض
التي وضعها الله تبارك وتعالى في البشر لعدم توقف الرسالة
عليها وبالتي لا تؤدي الى نقص عن وصفهم بالنقايص والمخالفات
والرذيلة وعدم كمال العقل والذكا والفطنة وقوة الراي والفظاظة
والعيوب المنفرة كالبرص والجذام ونحو ذلك من الامور المخلة
بالمروة كالاكل على الطريق والحرف الدنية كالحجامة وكل ما يخل
بحكمة البعثة من اداء الشرايع وقبول الامة اما برهان وجوب
عصمتهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو لم يعصموا لبل كذبوا

وقالوا

وقالوا لما لا يوافق الواقع لزم الكذب في خبره تعالى وهو محال
واشار لبيان اللزوم بقوله لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة وهو
فعل الله تعالى خارق للعادة مقارن لدعوى الرسالة متحدى
به قبل وقوعه غير مكذب فاحترز بفعل الله تعالى من القديم
فلا يكون معجزا لعدم اختصاص بعض المتحدين به دون بعض
وبفعل ما تعلقت به القدرة الحادثة كالتحرك في الجو والمشي على
الماء وما لم تتعلق به كانفجار الماء من بين الاصابع واحياء الموتى اذ الكل
فعل الله تعالى بلا واسطة فان قلت كون المعجز فعلا غير
لازم وقد تكون عدم فعل كعدم احراق النار وقلبها في التنور
بردا وسلاما كما في تعريف الدراري قلت المعجزة في المثال كما في شرح
المقاصد هي كون النار بردا وسلاما مع بقاء الجسم على ما كان عليه
من غير احراق وذلك فعل لا عدم فعل وخارق للعادة من المعتاد
لعدم الاختصاص فيه ايضا والعادة كما في شرح التنقيح عليه
معنى من المعاني على الناس وحرفت مخالفة حكمها تشبيها
بحرفة المنزل ومن المعتاد السحر والشعوذة ويمتاز به مما اذا

قال اية صدقي كذا ما وقع بدون تحدية في الارشاد لو ظهرت اية
من شخص صامت لم تكن معجزة والتحدي دعوى الخارق دليلا
على الصدق اما بلسان الحال او بلسان المقال ومثال الاول
كما قال بن عرفه في شامله نقلا عن الامدي ما اذا قيل لمدعي
النبوة لو كنت صادقا ظهرت لك اية فدعى الله بظهورها فظهرت
ويقبل ونحو ما لو ظهرت اية واقتضت فقال شخص ما مضى
كان معجزتي وبغير مكذب ما اذا قال اية صدقي ان ينطق الله تعالى
يدي فنطقت بتكذيبه وعلى ان الشيخ بن دهقان اختار ان تكذيب
اليد ونحوها غير قادح موجب ذلك بان التحدي انما وقع بمجرد النطق
وقد وقع والتصديق لم يقع التحدي به حتى يضر تخلفه واما اذا
قال اية صدقي ان يحيي الله هذا الميت فاحياه الله تعالى وقال
هذا كاذب فمذهب القاضي ان هذا قادح لكن بشرط ان لا تطول
حياته بعد القول الى الحياة بل يموت عقب التكذيب ومذهب
الامام ان ذلك غير قادح لان التحدي وقع بالاحياء وقد حصل ونطق
الحي ليس خارقا للعادة فلا يكون ذلك معجزة له وانما المعجز هو

خارقة

خارق على تقرر واشار بقوله الثالثة قوله جل وعز صدق عبدي
فيما بلغ عني الى ان المعجزة تدل على صدق من ظهرت على يده منزلة دلالة
القول عليه وقد اوضح ايمتنا رضي الله تعالى عنهم بالمثال فقالوا نظير
ذلك شخص ادعى في محفل عظيم بمجلس ملك والملك قد حجب الجميع
عن مشاهدته ارسله اليهم فقال اتعرفون لم جمعكم
الملك جمعكم ليامركم بكذا وينهاكم عن كذا ويعلمكم بانكم استقبلتم
هولا عظيما وامرا تذوب القلوب بمجرد سماعه وكيف يمنع لزوم
العقل عظيما لا يسلم منه الا من باد الان للاستعداد له قبل
هجومه والقى السمع واحضر كل الفكر لما يشير عليه الملك في
ذلك من مكنون علومه وقد امرني بتبليغ ذلك اليكم الان
فالميدان الميدان فليس بينكم وبين ذلك الامر المخوف الا القليل من
الزمان واني اكم بين يدي ذلك الناصح الامين والنذير العريان
وقد اديت لكم رسالة الملك فمن اطاعه واحسن النظر لنفسه فقد
اغتنم عظيم رضاه ومن عصاه واهمل النظر لنفسه فقد تعرض
لما لا يطاق من هول سخط الملك ولا احيط بتفاقه من

عظيم رداه وتولي هذا تعلمون انه يعلم من الملك وبما منه الان وسمع
واذوان مجيئنا الان عن مشاهدته فليس هو مجبوبا عن رويتنا
وسماع ما يجري بيننا وهو الذي يضع من يشاء ويرفع وهو القادر
ان يعاقبني ان كذبت عليه ولا ملجأ لي ان عصيته ولا ممر لي
ولا مدفع وقد عهد تموني من لدن نشأتي لا اسمح لنفسي بكذبة
علي من هو مثلي وعلي شاكلتي وان نفعتني وامنت بي من كل
ضر فما حيلتي فكيف اتجاسر بعد ما تكامل عقلي ونقضت صبوتي
واشتعل الشيب في صدغي ولحيتي علي ان اكذب علي الملك بما منه
ومسمع مع علمي بعظيم سطوته وقهره واليم عقوبته لمن تعرض
لجانبه العلي واستخف بعظيم امره فاي سمع تطلبني واي ارض
تقلني ان كذبت عند حرفا وانا المحقق لو تقولت عليه بعض
الاقاويل وفهت عند خلفا لاخذ مني باليمين ولقطع مني الوتين
ولا احد منكم احدا عني حاجزين ثم انه ان لم يفعلكم هذا في
تحقيق صدق مقالتي واستتمام بما جريتم التجريب التام من
كمال نصحي لكم وشدة رأفتي بكم وعظيم شفقتي وشروق سابقتي

وتنزهي عن كل رذيلة خصوصا رذيلة الكذب وما تحققون من
حسن سيرتي فهنا ما يقطع العذر لكل احد ولا تطلع به شموس
المعرفة الضرورية على افاق القلوب حتى لا يكرها الامن تعرض
لسخط الملك عليه وحقت كلمة العذاب عليه فعاند وجحد وذلك
ان اسال الملك كما تفضل ببعثي اليكم لبيان مراشدكم واذا كحد
قيل مجموع ما يقوت معه استعدادكم لمعادكم بتفضل ايضا
بايادة صدقي فيما عنه بلغت وانبي ما كذبت عنه ولا تزعت بان
يخرق عادة ويفعل كذا مما ليس عادته ان يفعل ويخصني بالاجابة
بذلك الصدق الخارق دون من يقوم منكم بسبيله مثل ذلك الخارق
ثم قال ايها الملك ان كنت صادقا فيما بلغت عنك فاخرق
عادتك وافعل كذا فاجابه الملك الى ذلك وفعله على وفق ما سال
وقد علم الجمع انه لا يتوصل الى مثل ذلك الفعل من الملك بحيلة
من الحيل فلاحقا ان ذلك الفعل من الملك منزلة من لم يضرب له
بصدق الشخص فيما بلغ عنه والعلم بذلك ضروري لمن
حضر ذلك المجلس او غاب عنه ووصله خبره بالتواتر وبيان

استحالة الكذب في خبره تعالى ان كل عالم يصح ان يخبر على وفق علمه
وكل صح ان يتصف به جل وعلا وجب له فيكون اتصافه جل وعلا وجب
له فيكون اتصافه اذن بالخبر على وفق علمه الذي هو معنى الصدق
واجبا فقده اذن وهو الكذب مستحيل وايضا لو قبلت ذاته العلية
الكذب لكان واجبا له لاستحالة اتصافه جل وعز بجائز فيكون
ضده وهو الصدق مستحيلا وقد علمت وجوب اتصافه تعالى بعلم
ما لا يتناهى وكون العالم بالشيء يستحيل ان يخبر عنه على وفق علمه
الذي هو معنى الصدق معلوم البطلان على الضرورة تنبيه قيل للمولى
ان يكون يدل للزوم الكذب للزوم عدم الصدق تأدبا مع الله تعالى
واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم
لو خانوا بفعل محرم او مكروه اي بان يفعلوا محرما او مكروها
لانقلب المحرم او المكروه طاعة في حقهم عليهم الصلاة واللام
وذلك محال واشار الى بيان اللزوم بقوله لان الله قد امرنا
بالاقتداء بهم في اقوالهم وافعالهم قال الله تعالى في حق نبينا
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني

تجسم

يحبكم الله وقال تعالى واتقوه لعلكم تهتدون وقال رحمتي وسعت
كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا
يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الى غير ذلك مما يطول
تتبعه وأما مراد تعالى بحرم وأكروه قال تعالى قل ان الله لا يأمر
بالفحشاء وبيان بطلان الثاني ما فيه من الجمع بين متنافيين وهو كون
الشيء مأمورا به منهيا عنه والله تعالى اعلم تنبيهات الأول
انما قال طاعة ليلا يتوهم ان اللازم على فعلهم الحرم او المكروه
الاذن في اتباعهم فيهما وجواز الاقدام عليهما الذي هو اعم من كونه
طاعة وزاد التقييد في حقهم اشارة الى ان بعض افعالهم وان كان
عليها اسم الاباحة بالنظر الى الفعل في نفسه وصدوره من عامة
المؤمنين فهم في حقهم عليهم الصلاة والسلام لكمال معرفتهم بالله تعالى
لا يقع منهم الا طاعة يثابون عليها واقل ذلك تعليم البرية وانما يكن
برتبة التعليم وعظيم فضله الثاني استشكل قوله بالاقتدا
بهم بان الاقتدا بغير نبينا لا يلزمنا واجيب بوجهين احدهما
ان يكون بني على شرع من قبلنا شرع لنا فيما لم يرد نبه عن

نبينا شي الثاني ان ضمير امرنا للمكلفين لا لخصوص هذه الامة
الثالث اعترض هذا الدليل بانه لا يجب ان تكون افعالهم كلها
طاعة الا بعد ثبوت العصمة التي الكلام فيها قالوا فالحق في الاستدلال
الاجماع وذلك انه قد علم من دين الصحابة ومن بعدهم من ايمة
الهدى اتباعه صلى الله عليه وسلم في جميع افعاله من غير توقف
ولا تربص اصلا فلو جاز عليه المخالفة في شي ما تاسوا به واظهروا
بحثهم فقد نبذ واخوانهم عند نبذه خاتمه وخلعوا العلتهم حين
خلع نعليه وسال رجل عبد الله بن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن
انا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القران ولا نجد صلاة
السفر فقال ابن عمر يا ابن اخي ان الله ارشد الينا محمد اصلى الله عليه
وسلم ولا نعلم شيا فانما نفعل كما رايناه يفعل وقد نقل عن
السلف رضوان الله عليهم من امثال هذا ما لا ياتي عليه الحصر
وقد جلب ذلك في الشرح ما ليس بقليل وبالله تعالى التوفيق
لارب غيره نسال سبحانه الموت على حسن الخاتمة بمنه وهذا
اي التقرير بعينه هو برهانا اي تقرير برهان وجوب الثالث

التبليغ

التبليغ لانك تقول فيه لو خافوا كتمان شيء مما امروا بابلاغه
لم تقلب الكتمان طاعة وبيان الملازمة انا امرنا بالاقتداء بهم في
اقوالهم وافعالهم وبيان بطلان التالي قوله تعالى ان الذين
يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس
الاية تنبيه انما احتجنا الى ذلك التقدير في تقرير كلامه
لان المطلوب هنا غير المطلوب هناك بل هو هو هنا اعم لانه
يعم الكتمان ويعم الكتمان اعم من يعم المحرم والمكروه لانه كلما
صدق لا محرم ولا مكروه صدق لا كتمان وليس كلما صدق
لا كتمان صدق لا محرم ولا مكروه واللازم هنا وهو كون الكتمان طاعة
اخص من كون المحرم او المكروه طاعة واذا كان اللازم غير اللازم والا
ستثنائية غير الاستثنائية والمطلوب غير المطلوب يتعين ان البرهان
غير البرهان وانه انما يساويه في التقرير فقط واما دليل جواز
الاعراض البشرية عليهم التي لا تودي الى نقص في مراتبهم صلوات
الله وسلامه عليهم فمشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم وذلك
من اقوى دليل على الجواز اذ الوقوع فرعه ولما كان نزول

الاعراض البشرية بهم صلوات الله وسلامه عليهم ليس كنزولها
بغيرهم في امكان عدم اقترانها بالفوايد التي تصيرها قربا
وعبادات بل لا تنزل بهم الاعارية عن حظ النفس ودواعي
الهوا محفوفة بالفوايد العرفانية اشار الى بعض تلك الفوايد
بقوله وفايدة وقوعها بهم اما التعظيم اجرهم كما في امراضهم
وجوعهم واذايته الخلق لهم ومولانا جل وعز قد اراد ان يوصل لهم
ذلك الثواب الاعظم بلا مشقة تلحقهم اصلا لكن بحكمته التي
لا يجوز العقل حصرها اختار ان يوصل لهم ذلك الثواب مع تلك
الاعراض يفعل ما يشاء لا يسال عما يفعل تبارك وتعالى او للتشريع
للاحكام المتعلقة بما للخلق كما عرفنا احكام السهو في الصلاة
من سهو سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وكيف تودي
الصلاة في حالتي المرض والخوف في مرضه وخوفه عليه السلام
وكيف يوكل الطعام ويشرب الشراب من اكله صلى الله عليه وسلم
وشربه والا فهو صلوات الله وسلامه عليه غني عنها لانه
يبيت عند ربه يطعمه ويسقيه او التسلي عن الدنيا اي التعبير

ووجود اللذة والراحة لفقدها والتنبيه لخسة قدرها عند
الله وعدم رضاه تعالى بها واجل الاولياء بها عتبا واحوالهم
فيها عليهم الصلاة والسلام في مقاساتهم لشدائدها واهوالها
واعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غر كثيرا من الخلق اعراض
العقلاء عن الجيف والنجاسات قبل باعتبار ريتنا زعه تعظيم وتشريع
وتسلي ولما فرغ من ذكر ما يجب على المكلف معرفته من عقايد
الايمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام
شرع هنا في كل ذلك كمل الفايدة بشيء لم يسبق اليه وهو ادراج
جميع ذلك تحت كلمتي التوحيد والايمان وهما لا اله الا الله محمد
رسول الله فقال وبجمع معاني الفاظ هذه العقايد كلها
الامهتها وبنوتها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اي معناه
ان تضمن لا اله الا الله للعقايد انما هو باعتبار معناها لا باعتبار
لفظها فالالهية داخل تحت معنى لا اله الا الله والنبوية داخل تحت
معنى محمد رسول الله تنبيه ما اشرنا اليه من ان قوله وبجمع
معاني هذه على حذف مضاف مثله عند شيخنا العلامة قاضي القضاة

وقال بعضهم اطلق المعاني واراد بها الاسماء والالفاظ واراد بها
الاسماء والالفاظ واراد بالعقايد مايجب في حق الله تعالى ومايجوز
ومايستحيل ومايجب في حق الرسل ومايستحيل ومايجوز واشار
الي بيان الجميع مبتدا بما يتوقف عليه من تبيين معاني الالوهية
ومرتبا عليها معاني التركيب في الكلمة المشرفة فقال ان معني
الالوهية استغنا الاله عن كل ما سواه وافتقار كل ما سواه
اليه فمعني لا اله الا الله لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر
اليه كل ما عداه الا الله تعالى وحذف التنوين في مستغني تخ
والا فحقه التنوين اذ هو مطول وهي لغة البغداديين قال بن
هشام في المغني وعليه يتخرج قوله صلي الله عليه وسلم لا مانع
لما اعطيت الحديث ويحمل ما قال شيخنا قاضي القضاة وخاتمة
المحققين ان يخرج علي حذف الخبر كما قيل في نظايره والتقدير
لا مستغني مستغن عن كل ما سواه تنبيهان الاول انما قدم
الاستغنا علي الافتقار في تفسير الالوهية لان الاول وصف
والثاني فعل والاصل معظم التنزيهات التي هي من التخلية بالمجمة

السابقة على التخلية منه يوخذ ومعظم المعاني التي هي التخلية
بالجملة من الثاني الثاني انما انتصر في تفسير الالوهية على ما ذكر
دون وجوب الوجود واستحقاق العبادة وان كان معنى لها ايضا
لان به يجلي ان راس جميع العقايد تحت الكلمة المشرفة ولانه اصل
اذ لا يستحق ان يعبد ايه بدل له كل شي الا من كان مستغنيا عن
كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه فايدة قال بن عطا الله
في مفتاح الفلاح انما عدم الغنى في الكلمة للشرفة على الاثبات لوجوه
احدها انتفاء الالوهية عن غيره تعالى ثم اثباتها له اكد من اثباتها
له من غير نفيها عن غيره فقولنا ليس في البلد عالم غير زيد امدح
من زيد عالم البلد الثاني ان لكل انسان قلبا واحدا والقلب
الواحد لا يتسع لاشتغال بشيئين في وقت واحد واذا اشتغل
باحد الشيئين بقي محروما من الاخر بقدر اشتغاله بشي اخر
فبنفي لقايل لا اله الا الله ان ينوي بلا اله اخراج ما سوي
الله من قلبه فاذا صار القلب خاليا من ما سوي الله ثم
احضر سلطان الله اشرق نوره اشراقا تاما وكمل

استيلاوه عليه الثالث ان النفي جار مجري الطهارة والاثبات
جار مجري الصلاة فكما ان الطهارة مقدمة علي الصلاة فكذلك
لا اله مقدم علي الا الله ويجري مجري تقديم الاستعاذة علي
القراءة وكما يقدم تطهير البيت من الاقذار لنزول الملك فكذلك
هاهنا ولهذا قال المحققون النصف الاول من هذه الكلمة
تنظيف الاسرار والثاني حلول الانوار علي حضرة الجبار
والنصف الاول انفصال والثاني اتصال والنصف الاول
اشارة الي نمرود والثاني الي قل الله ثم ذرهم في خوضهم
يلعبون اه وقال بعضهم انما قدم النفي علي الاثبات ليعلم
ان الاثبات لا يتكامل الا بصيانته عن كل ما يتضمن مخالفته
اه اما استغناه جل وعز عن كل ما سواه فهو يوجب له
تعالي الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام
بالنفس والتنزه عن النقايص ويدخل في ذلك اي في
التنزه عن النقايص وجوب السمع له تعالي والبصر والكلام
ووجه كون الاستغنا موجبا لهذه الصفات ما اشار اليه

بقوله اذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات بان كانت جائزة
في حقه لكان محتاجا الى المحدث بكسر الدال اي الفاعل في
الاربع الاول واحد شقي الخامس الذي هو القيام بالنفس وهو
الاستغناء عن المخصص وبيان ذلك تفصيلا ان تقول لو كان
الوجود جائز الاحتياج الى الفاعل لاستحالة وقوع الجائز بنفسه
والاحتياج ينافي الاستغناء ولو كان حادثا الاحتياج الى محدث
والاحتياج ينافي الاستغناء ولو امكن ان يلحقه العدم لكان جائز
الوجود لصدق حقيقة الجائز عليه وجواز الوجود يستلزم
الاحتياج الى الفاعل لاستحالة وقوع الجائز بنفسه والاحتياج
ينافي الاستغناء ولو ماثل شيا من الحوادث لكان حادثا مثلها
لوجوب استوا المثلين في كل ما يجب والحدوث يستلزم الاحتياج
الى المحدث والاحتياج ينافي الاستغناء ولو احتاج الى المخصص
لكان حادثا والحدوث يستلزم الاحتياج الى المحدث والاحتياج
ينافي الاستغناء والى المحل اي الذات في الشق الاخر وهو
الاستغناء عن المحل والاحتياج ينافي الاستقلال او من يدفع عنه

هذه النقايص في السمع والبصر والكلام والاحتياج فيما في الاستغنا

تنبيهان الاول انما حملنا قوله لو لم يحب له تعالى هذه

الصفات على كونها جايزة وان كان نفي الوجوب اعم من الجواز

والاستحالة لقوله لكان محتاجا الى المحدث او المحل لان لزوم

الحاجة الى المحدث لا يكون في مستقيل الوجود الثاني اعترض

عليه جعله الاستغنا مستلزما للقيام بالنفس لانه من باب

استلزام الشي لنفسه واجاب عنه الشيخ ابو العباس المنجور

قدس الله تعالى روحه بان الاستغنا الذي فسر به القيام

بالنفس خاص والاستغنا هنا عام والاخص داخل تحت الاعم

ويوخذ منه تنزيهه تعالى عن الاغراض بمجموعين جمع غرض

وقد سبق تعبيره في افعاله واحكامه والا بان لم يكن الامر

كذلك لزم افتقاره تعالى الى ما يحصل غرضه لتوقف حصول

الغرض له حينيذ على الفعل والحكم المتوقف يستحيل حصوله

بدون المتوقف عليه كيف يصح ذلك وهو تعالى الغني عن كل

ما سواه وكذا يوخذ منه ايضا انه لا يجب عليه تعالى فعل شي من

العالمين

الممكنات ولا تركه اذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا كالثواب
مثلا في حق من اطاعه كما تقول المعتزلة اذ لعم الله لكان جهل
وعز مفتقرا الى ذلك الشيء الواجب ليتكمل به اذ لا يجب في حقه
الا ما هو كمال له كيف يصح ذلك وهو جل وعز الغني عن كل ما
سواه قيل وهذا هو القسم الثالث في العقيدة وهو ما يجوز في
حقه تعالى الا ان عبارته ليست بوافية به كما يعلم بالتامل اذ غاية
عبارته ابطال كون شيء من الممكنات واجبا ولا يلزم من نفي
الوجوب عن الشيء اثبات الجواز له لاحتمال ان يكون مستحيلا
لما علم ان الحكم العقلي دايرٌ بين الوجوب والاستحالة والجواز اهـ
واما افتقار كل ما سواه اليه فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم
القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء من هذه الصفات
الاربع او كلها لما امكن ان يوجد شيء من الحوادث لان انتفاءها
يوجب انتفاء التاثير فلا يفتقر اليه جل وعز شيء كيف يصح
ذلك وهو تعالى الذي يفتقر اليه كل ما سواه تنبيه
لو اسقط عموم واستغني عنه باقران العقيدتين بال المفيدة

لذلك لكان اولي كما فعل فيما سبق ويوجب له تعالي ايضا الوحدة
اي وحدانية الذات انفصالا واما اتصالا فانما يوخذ من
المخالفة الذي الدالة عليه من المعني الاول الذي هو الاستغنا
واما وحدانية الافعال فمن قوله ويوخذ منه ان لا تاثير لشي
من الكاينات في اثر ما اذ لو كان معه تاثير في الوجود لما افتقر
اليه جل وعز شي للزوم عجزه حينيذ حسب ما تقدم ذكره في
برهان الوحدانية كيف يصح ذلك وهو تعالي الذي يفتقر اليه
كل ما سواه ويوخذ منه ايضا حدوث العالم باسره اي باجمعه
اذ لو كان شي منه قديما لكان ذلك الشي مستغنيا عنه تعالي
اذ القديم لا يقبل العدم لاستحقاقه الاستغنا فلا يفتقر الي مخصص
كيف يصح ذلك وهو تعالي الذي يفتقر اليه كل ما سواه وادراج
هذا في معني الكلمة المشرفة مما تبرع به لانه ليس من العقايد
بل من ادلتها التي تنبني عليها ولذلك لم يعده من اولا وانما ذكره
في دليل الوجود ويوخذ منه ايضا ان لا تاثير لشي من الكاينات
جمع كاين والمراد به ما لا يعقل من الاسباب العاديات ولذلك جمعها

بالالف

بالالف والتاء اثرًا اي اثر كان وان كان حقيرا والا يكن الامر
كذلك لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز لانه
انما يفتقر لمن اوجده كيف يصح ذلك وهو تعالي الذي يفتقر
اليه كلما سواه عمومًا ابتداءً وعلي كل حال انتهاءً وهذا الذي ذكرناه
من لزوم استغنا الاثر عن مولانا جل وعز علي تقدير ثبوت
التاثير لشيء من الكاينات في اثرها انما يلزم ان قدرت ان شيا
من الكاينات يوثر بطبعه كما زعمه الطبايعيون واما ان قدر له
موثرا بقوة اودعها الله فيه بحيث لو نزعها لم يوثر كما يزعمه
كثير من الجهلة جمع جاهل فذلك محال ايضا لكن لا لما ذكر بل لانه
حينيذ يصير مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض افعاله الي
واسطة وهي تلك القوة وذلك باطل لما عرفت قبل من وجوب
استغنايه جل وعز عن كل ما سواه فقد بان اي اتضح لك
ايها الموفق القاري لهذه العقيدة الباحث علي معانيها
واقتناص فوايدها تتضمن قولا لا اله الا الله لان قسام التوحيد
التي يجب علي المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهي اي

الاقسام الثلاثة ما يجب في حقه تعالي وما يستحيل وما يجوز
وهذا حق لا مرية فيه وتتبع كلامه بالاستقرا يشهد لذلك
وليس الخبر كالعيان تنبيهان الاول يحصل من كلامه
انه يدخل في الاستغنا احد عشر واجبا الوجود والقدم والبقا
والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والسمع والبصر والكلام
وكونه سميعا بصيرا متكلما ويدخل فيه التنزه عن الاغراض
في الافعال والاحكام وانه لا يجب عليه شيء وينفي التاثير بالقوة
وفي الافتقار تسعة القدرة والارادة والعلم والحياة وكونه
قادرا ومريدا وعالما وحيا والوحدانية ويدخل فيه حدوث
العالم باسره وينفي التاثير بالطبع الثاني تفنن المصنف في
عبارته فتارة يعبر بوجب وتارة بعبر بوجد قال شيخنا
العلامة قاضي العقاة وخاتمة المحققين وسند لك ان العقيدة
اذا كانت واجبة عبر بوجب تنبيها على وجوبها وان ضدها
مستحيل وحيث كانت غير واجبة عبر بوجد تنبيها على
عدم الوجوب واما قولنا معاشر المومنين محمد رسول

الله

الله رسول الله صلي الله عليه وسلم فيدخل فيه الايمان
بسايرالانبيا اي التصديق بوجودهم وانهم معصومون
من كل منهي عنه نهي تحريم اوكراهة والملايكة اي التصديق
بوجودهم وانهم عباد مكرمون لايعصون الله ما امرهم ويفعلون
ما يومرون ولا ياكلون ولا يشربون وليسوا بذكور ولا باناث
وان كانوا يخاطبون خطاب الذكور والكتب السماوية اي
التصديق بوجودها وانها من عند الله تعالي وسبقها الي
السماء الدنيا الجهة التي تاتي منها الملايكة في بعض النسخ
واليوم الاخر وهو من نفخة البعث الي الاستقرار في احدي
الدارين وفي الشرح ما يقتضي اسقاطه قبل واثباته
في النسخ مما العمل به المتاخرون من المشايخ لانه عليه الصلاة
والسلام جا بتصديق جميع ذلك فتنبه ات الاول بما
قررنا به قوله واما قولنا محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم
يندفع ما يقال كيف يكون قولنا محمد رسول الله صلي الله
عليه وسلم مستلزما للايمان بما ذكر مع انه لايستلزم الايمان

بمضمونه فضلا عن غيره بدليل المنافقين فانهم يقرون بالرسالة
لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومع ذلك حكم عليهم بالكفر وما
ذلك الا لانه لم يستلزم القول الايمان الثاني اعلم ان المقصود
هنا اهتداء ما يجب في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز من قولنا
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة قوله ونجمع معاني
هذه العقايد كلها وانما قدم تلك الامور اهتماما بشانها ويوخذ
منه اي من قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب صدق
الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب والا اي
وان لا يصدقوا بان كذبوا لم يكونوا رسلا امنا الموالنا جل وعز
العالم بالخفيات لكن كونهم ليسوا بامنا باطلا بدليل المعجزة
النازلة منزلة قوله الصدق صدق عبدي في كل ما يبلغ عني
ويوخذ منه ايضا وجوب استحالة فعل المنهيات كلها
عليهم الصلاة والسلام لانهم عليهم الصلاة والسلام ارسلوا
ليعلموا الخلق باقوالهم وسكوتهم فيلزم ان لا يكون في جميعها
مخالفة لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه

وامنهم

وامنهم علي سره وجهه وفي كلامه تصريح بتفضيل الانبياء
علي الملائكة وهو احد القولين ويؤخذ منه جواز الاعراض
البشرية عليهم صلوات الله وسلامه عليهم اذ ذاك لا يقدح
في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالي بل ذاك مما يريد
فيهما باعتبار تعظيم اجورهم من جهة ما يقارنها من طاعة
الصبر وغيرها وفيه ايضا رفق لضعفاء العقول ليلا يعتقدوا
فيهم الالوهية بما يرون لهم من الخوارق فقد اتضح لك اي اتضاح
تضمن كلمتي الشهادة مع قلة حروفهما لجميع ما يجب علي المكلف
معرفته من عقايد الايمان في حقه تعالي وفي حق رسله
عليهم الصلاة والسلام ولعلها لاختصارها مع اشتمالها
علي ما ذكرناه من عقايد الايمان كلها جعلها الشرع ترجمة
ودليلا علي ما في القلب من عقايد الاسلام قيل المراد به
الاسلام اللغوي بمعني الاستسلام والانقياد فالمراد به الايمان
انتهي ولم يقبل من احد الايمان الا بها لا بغيرها من الالفاظ
قيل ويحتمل ان يكون المراد لم يقبل من احد الايمان الا بالتلفظ بها

بحيث لا يكتفي بالايمان القلبي دون مراده حينئذ مع القدرة ليكون
جاريا على المشهور من انها ليست شرطا الا مع القدرة والضمير يحتمل
البناء للفاعل وللمفعول والاول اولى ليوافق ما قبله تنبيهان
الاول انما اتى بلعل المفيد للترجي ولم يجزم لعدم ورود ذلك عن
الشارع والقطع سوء ادب معه قبل ولاحتمال التعبد الثاني
انما افرد الضمير في لعلها وفي حروفها وفي عاملين بما مع تقدم
التعبير بكلمتي الشهادة لتنزل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة
من حيث تلازمهما وارتباط احداهما بالاخرى وقد ورد مثله في
كلام العرب كقولهم العينان كحلتا واليدان قطعت خاتمة
قيل تكلم في هذه العقيدة على العقايد اولا بطريق اجمالي
في غاية الايجاز ثم ثانيا بطريق الاجمال مع بعض الوضوح ثم ثالثا
مبنيا على عددها واسمايها ثم رابعا مقرونة ببراهينها مويدة بها
ثم خامسا معللا بكيفية اندراجها تحت قول المومن لا اله الا
الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فعلى اهاقل
المومن بالاصالة اي ينبغي له بعد ان يقولها المرة الواجبة عليه

ان

ان يكثر من ذكرها لما ورد في فضلها فروي بن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال يفتح الله ابواب الجنة وينادي
منادي من تحت العرش ايتها الجنة وكل ما فيك من النعيم لمن
انت فتنادي الجنة وما فيها نحن لاهل لا اله الا الله وتتشاف
لاهل لا اله الا الله ولا غلبنا الا اهل لا اله الا الله ونحن محرمون
على من لم يقل لا اله الا الله ولم يؤمن بلا اله الا الله وعند هذا
تقول النار وكل ما فيها من العذاب لا يدخلني الا من انكر لا اله
الا الله لا اطلب الا من كذب بلا اله الا الله وانا حرام على من
قال لا اله الا الله ولا امتلي الا ممن جحد لا اله الا الله وليس
غيظي الا من انكر لا اله الا الله فتجي رحمة الله ومغفرته
ويقولان انا لاهل لا اله الا الله وناصران لمن قال لا اله
الا الله ومحبان لمن قال لا اله الا الله ومتفضلان على من
قال لا اله الا الله ويقول الله تعالى ابحت الجنة لمن قال
لا اله الا الله وحرمت النار على من قال لا اله الا الله واغفر
كل ذنب لمن قال لا اله الا الله فلا احجب رحمتي ولا مغفرتي

عن قال لا اله الا الله ولا تخالطوا اهل لا اله الا الله الا بما يوافق
لا اله الا الله وهذا حديث عظيم ذكره بن عطا الله في مفتاح
الفلاح ولم ار من خرجه من اهل السنن وعن ابي هريرة رضي
الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى
خلق عمودا من نور بين يدي العرش فاذا قال العبد لا اله الا الله
اهتز ذلك العمود فيقول الله تبارك وتعالى اسكن فيقول كيف
اسكن ولم يغفر لقايلها فيقول قد غفرت له فيسكن عند ذلك
وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال ليدخلن الجنة كلهم الا من ابى
وشرد شرود البعير عن اهله فقيل يا رسول الله من ذا الذي
يابى قال من لم يقل لا اله الا الله فاكثروا من قول لا اله الا الله
من قبل ان يحال بينكم وبينها فانها كلمة التوحيد وهي كلمة الاخلاص
وهي كلمة التقوى وهي الكلمة الطيبة وهي دعوة الحق وهي
العروة الوثقى وهي ثمن الجنة وعنه صلى الله عليه وسلم
انه قال يوتى برجل الى الميزان ويوتى بتسعة وتسعين
سجلا كل سجل منها مد البصر فيها خطاياه وذنوبه فتوضع

في كفة

في كفة الميزان ثم يخرج بطاقة تقدر الانملة فيها شهادة ان لا اله
الا الله محمد رسول الله فتوضع في الكفة الاخرى فترجح بخطاياه
وذنوبه وعنه صلى الله عليه وسلم قال قال موسى يا رب
علمني ما اذكرك به وادعوك به قال يا موسى قل لا اله الا الله فقال
موسى يا رب كل عبادك يقولون هذا فقال قل لا اله الا الله قال
لا اله الا انت انما اريد شيئا تخصني به قال يا موسى لو ان السموات
السبع وعامرهن غيري والارضين السبع في كفة ولا اله الا الله
في كفة لمالت بهن لا اله الا الله ولما اه ان تحقق ذلك الخير العظيم
لذاكر الكلمة الشريفة موقوف على فهم معناها اولا ثم استحضاره
عند ذكرها ثانيا فبدأ بذكرها بقوله مستحضرا لما احتوت اي اشتملت
عليه من عقايد الايمان ولو على سبيل الاجمال بان يستحضر ان
معناها الاستغناء عن كل ما سواه والافتقار اليه كل ما عداه
الا الله تعالى حتى يمتزج اي تختلط هي مع معناها بلحمه ودمه
والاكمل في ذكرها ان يتوضأ الذكر ويلبس ثيابا طاهرة ويقصد
موضعا طاهرا ويختار الخلوة والانفراد عن الخلق ما استطاع

ويقصد الازمنة المشرفة كما بعد الفجر الى طلوع الشمس وبعد
العصر الى غروبها وبين العشاءين والسحر ثم يستقبل القبلة
ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم ليتل قوله تعالى وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا واستغفروا
الله ان الله غفور رحيم ثم ليقل لبيك مولاي وسعديك والخير
كله في يديك وهذا العبد الفقير الذليل المتعيف عليك
معوله في طهارة ظاهره وباطنه يقول بتوفيقك امتثالا لامرك
مستقبلا اليك اللهم اني استغفرك يا مولاي واتوب اليك من
جميع الكبائر والصغائر وهفوات الخواطر وتعوذ لك وليختر الذاكر
من العبارات ما هو قوي التاثير في باطنه يذكر ذلك ولو مائة
مرة فاذا ختم حمد الله ثلاثا او سبعا او تعوذ لك مستحضرا قدر
النعمة المنوط بها عليه قائلا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهتدي لولا ان هدانا الله ثم يتعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ثم ليتل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على
النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ثم ليقل

لبيك

لبيك مولاي وسعديك والخير كله في يديك وها هو العبد الحقير راكن
لمنيع جنابك متوسلا اليك بافضل احبابك صلى الله عليه وسلم
يقول بتوفيقك ممتثلا لامرك مستعينا بك في جميع اموره اللهم
صل على سيدنا محمد رسولك ونبيك صلاة ارتقي بها مراقي
الاخلاص وانال بها غاية الاختصاص وسلم تسليما عدد ما
احاط به علمك واحصاه كتابك او غيرك من كيفيات الصلاة
التي تليق بحاله ثم ينادي على ذلك ولو خمسمائة مرة مستحضرا
لصورته الكريمة صلى الله عليه وسلم ومستشعرا عظيم حرمته
صلى الله عليه وسلم عند المولى الكريم وشفقته ورافته بالمومنين
وشدة ابتهاله بهم في حياته وبعد مماته والسعي في مراشدهم وانقاذهم
من كل هول دنيا واخرى صلى الله عليه وسلم فاذا فرغ حمد
الله تعالى كما سبق ثلاثا او سبعا ثم يتعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ثم ليتل قوله فاعلم انه لا اله الا الله ثم ليقل مجيبا لامر
مولانا العظيم لبيك وسعديك والخير كله بيديك وها هو العبد
الفقير يوحدك بالتهليل متخلصا من كل شرك ومن تغيير

وتبديل يقول مخلصا من قلبه ذاكرا لربه منتبها من حوله طالبا
لفضله وطوله لا اله الا الله محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم
الي اخره ورتسبيحة من التهليل ويعيد التعوذ والتلاوة في
اول كل دور منها وان اجتزا بالمرة الاولي فلا باس وليحافظ
الذاكر علي احضار قلبه لمعني التهليل ليفوز بثمراته ويستضي
قلبه بعظيم انواره فاذا ذكره الشخص علي هذا الوجه الاكمل
فانه يري لها من الاسرار والعجايب ان شا الله تعالي ما
يدخل تحت حصر فمنها ما يرجع الي محاسن الاخلاق الدينية
كالزهد وهو خلو الباطن وفراغ القلب من الثقة بالمال والتوكل
وهو ثقة القلب بالتوكيل الحق تعالي وجل بحيث يسكن علي
الاضطراب عند فقد الاسباب ثقة بمسبب الاسباب والقوة
وهو التجافي عن مطالبة الخلق بالاحسان اليه ولو احسن اليهم
لعلمه بان احسانه وانعامه انما هو له كل ذلك مخلوق له تعالي والله
خلقكم وما تعملون والفقر وهو نفض يد القلب من الدنيا حرصا
واكثارا لقطعه بان حاجته ليست عند شي منها وسكوت

اللسان عنها بالكلية مدحا وذما والشكر وهو افراد القلب
بالثنا على الله تعالى ورؤية النعم في طي النقم ومنها ما يرجع
الى الكرامات التي هي خارقة للعادة كوضع البركة في الطعام
وتيسير دنانير او دراهم او كليهما او غير ذلك مما تدعو اليه
الحاجة وقد كان بعض المشايخ في اول امره تعذر عليه تشغل
الحرارة تعذر اشرعيا وكان اقضي وضيفة ذكره يرفع رأسه
فيجد في هجره ما يشتري به قوت ذلك اليوم وكرامات هذا
الباب كثيرة غير ان الموفق لا ينبغي له قصد شيء منها والا دخل
عليه الشرك الخفي ومكره والعياذ بالله وبالله التوفيق
اي خلق قدرة او خلق القدرة والداعية الى الطاعة وقدم
المعمول لافادة الحصر اي لا توفيق الا بالله وقوله لا رب غيره
تشبيه الدليل بعد الدعوى اي انما لم يكن الموفق سواه لانه
لا رب الا اياه نسأله اي نطلب منه سبحانه بمحض الفضل
والكرم ان يجعلنا واحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي
الشهادة عاملين بها وانما عدل عن سؤال التكلمات

هذا

واعالي الفردوس وشريف الرؤية وعظيم الرضوان وزيادة
الدرجات الي سوال ما ذكر حيا من الله تعالي وتواضعا لجلاله
وهو ايضا من افضل رؤية العمل لان بتلك الامور ائر الفراغ من
هذه الطاعة مظنة رؤيتها والالتفات الي توهم استحقاق
انالة ذلك المدعو به من ناحيتها ووجود الدالة علي الله
تعالي من جهتها ولا شك ان علامة التسديد ان يمن الله تعالي
علي العبد بالاعمال الصالحة مع عدم رؤيته لها والالتفات
الي ناحيتها في نيل النجاة وتعويله عليها في تحصيل الدرجات
بل كثير من اوليا الله تعالي اذا اطاعوا اخوف منهم اذا عصوا
وصلي الله اللهم صل علي سيدنا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون وانما عدل الي صيغة الخبر لانها اكد في اقتضاء
وقوع المطلوب حتي كانه واقع وختم بالدعا والصلاة والسلام
علي النبي صلي الله عليه وسلم لتكون خاتمة من جنس مبديه
وهو الثنا علي الله والصلاة علي اشرف خلقه صلي الله عليه
وسلم لان في الدعا ثنا علي الله تعالي وحمدا له بكمال القدرة

والالوهية

والالوهية واستغنايه عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه
اليه ولا شك ان ذلك مطلوب في الاواخر كما هو مطلوب في الاوايل
وجديرٍ بمقصد وقع بين تثاين علي الله تعالي وصلاتين
علي رسوله سيدنا ومولانا محمد صلي الله عليه وسلم ان
يعظم عند الله تعالي مقداره ورضي الله تعالي عن اصحاب
رسول الله كلهم اجمعين وعن التابعين وتابع التابعين
لهم باحسان الي يوم الدين وسلام علي جميع الانبياء والمرسلين
والحمد لله رب العالمين يقول جامعه عبيد الله الفقير اليه
محمد المامون بن محمد المصري غفر الله ذنبه وستر عيبه بمحض
كرمه وجوده قد اذنت لكل من طالع الاوراق ووجد فيها
خطأ ان يصلحه مع اني احقق انه لابد من اشتمالها علي ذلك لقلة
معرفتي وكونها بضاعة مزجاة في العلم لكن الذي حملني عليه
الحرص علي حل الفاظ العقيدة للمبتدئين مثلي والله سبحانه
وتعالي اعلم بما تكنه السرايرٍ وبالله تعالي التوفيق لا رب
غيره انتهي والحمد لله حق حمده وصلي الله علي سيدنا محمد نبيه
وعلي آله وصحبه وسلم

وعبده وعلي آله وصحبه من بعده وسلم تسليما كثيرا طيبا طاهرا
جليلا جميلا مباركا فيه وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الخميس
رابع عشرين شهر جماد اول سنة ثلاث وسبعين ومايه والف
وعلقها لنفسه ولمن شاء الله بعده العبد الفقير محمد بن المرحوم
الشيخ رضوان الشيني الشافعي الازهري
غفر الله له ولوالديه واحسن
اليهما واليه بمنه
وكرمه امين